



جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصص: نقدي وبنكي

بعنوان

دور التدقيق الداخلي في خفض تعثر القروض المصرفية
دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

تحت إشراف:

د. عمي السعيد حمزة

من إعداد:

النوعي حمزة

طينة بلقاسم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا

مناقش

د. مصطفى عبد اللطيف

د. عمي سعيد حمزة

د. قطيب عبد القادر

السنة الجامعية: 2019/2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدقها قلبه

إلى كل من صلى على خير البرية

"محمد عليه الصلاة والسلام"

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي،

إلى نبع الحنان الفياض، إلى رمز الحب وبلسم الشفاء، إلى الخير والصفاء

والأمل "أمي الغالية" حفظها الله.

إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز

إلى الذي أشعل نفسه شمعة لينير لنا دربنا، إلى الذي تحمل كبد الحياة لنصل

نحن، إلى الذي أعطانا من سنين عمره أبي الحنون حفظه الله.

حمزة، بلقاسم

شكر

قال الله تعالى

"فأذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي ألهمنا الإرادة والصبر والمثابرة لإتمام هذا العمل المتواضع.

واعترافا بالود وحفظا للجميل وتقدير الامتتان، نتقدم بجزيل الشكر
ويأسمى عبارات التقدير والاحترام للدكتور المشرف "عمي السعيد حمزة"
على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشرافية.
وشكر خاص لأولياننا على تربيئنا، وتأديبنا، وتعليمنا، راجين من الله
عز وجل أن يحفظهم جميعهم وأن يجعلهم قرّة عين لنا.

حمزة، بلقاسم

الملخص:

تواجه البنوك اليوم تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها، حيث أصبحت القروض المتعثرة عائقا رئيسيا إن لم نقل سببا رئيسيا، ولذا توجب على البنوك أخذ كافة الإحتياطات وإعطائها أهمية كبيرة من حيث إيجاد حلول لها أو على الأقل محاولة تخفيف أضرارها بما يضمن المحافظة على استمراريتها، حيث أنه في ظل تزايد تعثر القروض تزايدت معها الحاجة لوجود تدقيق داخلي فعال على مستوى كل بنك، وذلك من أجل التسيير الأمثل للقروض والمحافظة على حقوقها، كما تحولت النظرة إلى مهنة التدقيق الداخلي من تدقيق أدوات الرقابة إلى تقييم أساليب منح القروض، وقد أثر ذلك في مجال عملها فأصبح يشمل البنك ككل بدلا من التركيز على العمليات المالية والمحاسبية وأصبح المدقق مطالب بتحديد عوامل تعثر القروض على مستوى البنك.

وعلى ضوء الدراسة تبين أنه بالرغم من مسايرة الأنظمة البنكية والقوانين التي تحكم النشاط البنكي للتطورات التي تعرفها الساحة المصرفية، إلا أنه هناك نقص كبير في تطبيق ومسايرة ميكانيزمات وأنشطة التدقيق الداخلي على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، خاصة بولاية غرداية الأمر الذي يحد من فعالية هذه الوظيفة ومدى تأثيرها في إدارة مخاطر تعثر القروض على مستوى البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التعثر المصرفي، إدارة القروض المتعثرة، تعثر القروض، التدقيق الداخلي.

Abstract:

Non-performing loans have become a major obstacle if not a major cause. Banks have to take all precautions and give them great importance in terms of finding solutions or at least trying to mitigate their damages to ensure their sustainability. In light of the increasing default of loans, the need for effective internal auditing at each bank level has increased, in order to optimize the management of loans and preserve their rights. He became a jade Bank as a whole, rather than focusing on the financial and accounting operations and became the auditor is required to determine factors of loan default on the bank level.

In the light of the study, it was found that despite the banking regulations and laws governing the banking activity to the developments in the banking arena, there is a significant shortage in the application and alignment of internal audit mechanisms and activities at the level of Algerian commercial banks, especially in the province of Ghardaia, which limits the effectiveness of this function and the extent of Impact on the management of credit default risk at the level of Algerian commercial banks.

Kiv words:

Bank default, Management of non-performing loans, Loan default, internal audit.

الفهرس

قائمة المحتويات

| الصفحة | العنوان |
|--------|---|
| أ-د | مقدمة |
| 24-5 | الفصل الأول: الأدبيات النظرية |
| 5 | تمهيد |
| 6 | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي وتعثر القروض البنكية |
| 6 | المطلب الأول: التدقيق الداخلي في البنوك |
| 10 | المطلب الثاني: تعثر القروض البنكية |
| 13 | المطلب الثالث: واقع التدقيق الداخلي وتعثر القروض في الجزائر |
| 18 | المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات السابقة |
| 18 | المطلب الأول: عرض الدراسات العلمية السابقة |
| 23 | المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة |
| 24 | خلاصة |
| 64-26 | الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (الميدانية) |
| 26 | تمهيد |
| 27 | المبحث الأول: تقديم عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR". |
| 27 | المطلب الأول: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR". |
| 38 | المطلب الثاني: مقابلة (بدر غرداية) |
| 45 | المبحث الثاني: نتائج وإختبار فرضيات الدراسة |
| 45 | المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية |
| 54 | المطلب الثاني: إختبار الفرضيات |
| 64 | خلاصة |
| 68-66 | الخاتمة العامة |
| 73-70 | قائمة المراجع |
| | قائمة الملاحق |

قائمة الاشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|--------|--|-----------|
| 29 | الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرداية. | 01 |
| 49 | رسم بياني يوضح معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان | 02 |
| 55 | رسم بياني يوضح إختبار التوزيع الطبيعي | 03 |

قائمة الجداول

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|------------|
| 31 | موجودات البشرية التي تتوفر عليها الوكالة | 01 |
| 45 | توزيع أفراد العينة حسب الجنس. | 02 |
| 46 | توزيع عينة الدراسة حسب العمر | 03 |
| 46 | توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي | 04 |
| 47 | توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية. | 05 |
| 47 | توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية. | 06 |
| 48 | توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التدريبية | 07 |
| 49 | معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان. | 08 |
| 50 | إجابات المحور الأول " مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة المخاطر في البنك". | 09 |
| 52-51 | إجابات المحور الثاني " مدى الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي ودورها في تفعيل إدارة المخاطر في البنك". | 10 |
| 53 | إجابات المحور الثالث " مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك" | 11 |
| 55 | اختبار التوزيع الطبيعي. | 12 |

| | | |
|-------|---|----|
| 56 | اختبار الفرضية الأولى. | 13 |
| 58 | اختبار الفرضية الثانية | 14 |
| 61-60 | اختبار الفرضية الثالثة. | 15 |
| 63 | تحليل فرضيات الدراسة "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية" | 16 |

قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق | رقم الملحق |
|--------|--|------------|
| | نموذج إستبيان الذي قدم لعمال بنك بدر بغرداية | 01 |
| | دليل المقابلة | 02 |
| | نموذج تقرير بعثة التفتيش | 03 |
| | التقرير الأولي | 04 |
| | ورقة بيانات السلامة | 05 |
| | ورقة الحقائق | 06 |
| | التقرير النهائي | 07 |

المقدمة

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان المصرفي لما لها من دور كبير في دعم وتنشيط عملية الإستثمار بكل أنواعه، من خلال تلقي الودائع ومنح القروض، وعليه فإنها تساهم بشكل جوهري في التنمية المحلية والوطنية، وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية، ضمن إطار البيئة المالية والمصرفية التنافسية والسعي لبناء مركز إستراتيجي مصرفي متميز وذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها من أجل توفير الأموال القابلة للإقراض بأفضل الصيغ الممكنة.

فالبنوك نشأت بفعل الحاجة لتعبئة الموارد المالية وخصوصا الموارد التي لا يكون مصدرها الإصدار النقدي، حيث تنصب أغلب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن إحتياجات الجمهور او منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين (الزبائن) الذين تتعدد إستثماراتهم سواء القصيرة، المتوسطة أو طويلة الأجل، فعمليات الإقتراض هذه تشكل موردا هاما لإيرادات ومداخيل البنك، وإقدام البنك على منح قروض لمتعامل ما يجب أن تتوفر على مدى الثقة التي يظهرها العميل للبنك من خلال مركزه المالي والضمانات الشخصية والعينية لمختلف أنواعها وذلك لتفادي أو على الأقل التقليل من القروض المتعثرة وما ينجر عنها من خسائر مالية.

ويعتبر تعثر القروض البنكية من أهم المشاكل التي قد تواجه البنوك لما لها من آثار سلبية، نظرا لأنها تؤدي إلى تجميد أو خسارة جزء مهم من أموالها، بحيث أن البنوك الجزائرية تعرضت إلى حدوث كم هائل من هذه القروض المتعثرة من حيث حجمها أو درجة خطورتها، وقد قامت البنوك بالتركيز على التدقيق الداخلي بغرض التقليل من حدة التعثر البنكي. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من تعثر القروض البنكية؟

ولكي نجيب على الإشكالية الرئيسية، فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1_ ما هو الدور الأساسي للمدقق الداخلي في عملية منح القروض البنكية؟

- 2_ هل القروض المتعثرة تشكل خطر على رأس مال البنك؟
- 3_ ما تأثير الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في عملية المراجعة ككل في البنك؟
- 4_ هل الوسائل الوقائية لها أهمية في تجنب تعثر القروض البنكية؟

فرضيات البحث:

يهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات والتي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكونة من:

- 1_ يتمثل الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في عملية تدقيق القوائم المالية للمتعاملين.
- 2_ القروض المتعثرة هي السبب الرئيسي لتآكل رأس مال البنك.
- 3_ الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق له دور في تفعيل عملية المراجعة للبنك.
- 4_ الوسائل الوقائية لها أهمية في تفعيل دور التدقيق الداخلي للبنك.

مبررات إختيار الموضوع:

- حاجة البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي للتسيير الأمثل لمواردها المالية؛
- الضعف الذي تعيشه تجربة التدقيق الداخلي في البنوك الجزائرية نظرا لحداتها؛
- أهمية وضرورة تدقيق القوائم المالية للقروض الممنوحة بالنسبة للمتعاملين.

أهمية الدراسة:

نظرا لأهمية موضوع التدقيق الداخلي فيما يخص التعثر المصرفي، تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال إبراز الأسس والمعايير التي تحكم أداء المدقق في متابعة ومراجعة القروض، وبالتالي إنعكاسها الإيجابي على تطوير أداء البنك ونموه وزيادة قدرته على المنافسة.

أهداف الدراسة:

- يمكن حصر الأهداف التي نسعى إلى إدراكها فيما يلي:
- 1_ التعرف على علاقة التدقيق الداخلي بتعثر القروض المصرفية؛

2_ معرفة مدى تأثير الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في التحكم الأمثل لموارد البنك؛

3_ الوقوف على واقع تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير المراجعة الداخلية العالمية.

المنهج المستخدم:

من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي (المقابلة والاستبيان)، وهذا بالنظر لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام وموضوع بحثنا بشكل خاص، حيث إعتدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، والتحليلي في الجانب التطبيقي، من خلال دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية "غرداية".

صعوبات البحث:

- عدم تجاوب عمال البنك نظرا لعدم وجود أدنى عوامل الشفافية؛
- نقص الوعي والفهم الخاص بمهنة التدقيق الداخلي؛
- المحسوبية والبيروقراطية المنفشية بشكل كبير في المؤسسات الاقتصادية بشكل عام.

الفصل الأول: الأدوات النظرية

تمهيد:

إن التطور العالمي المتزايد في مجالات النشاط الإقتصادي أدى إلى تزايد حجم الإستثمارات والقروض البنكية الممنوحة وأيضا تعدد مشاكلها، وقد سائر ذلك تطور في معايير وأساليب التدقيق الداخلي، وذلك للتأكد من فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية بحيث أنه كلما زادت نسبة القروض الممنوحة إزدادت الحاجة إلى توافر نظام تدقيق داخلي فعال والذي يجب أن يمارس على كل أوجه نشاطات البنك، إذ أن وجودها أصبح أمرا ضروريا وحتميا فالعمليات النقدية مثلا تحتاج للتدقيق فيها بغرض إكتشاف أية إختلاسات أو تلاعب بها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي وتعرثر القروض المصرفية

فضلا عن الجهات التنظيمية المختلفة، يعتمد المستثمرون والدائنون على المعلومات في إتخاذ قرارات سليمة وصائبة ومناسبة في الوقت المناسب، ولا بد أن تكون هذه المعلومات موثوقة وصادقة، فالتدقيق يلعب دور هام في عملية إتخاذ القرار، ويعتبر المرآة العاكسة لمدى صدق وصحة وموضوعية نتائج هذا العمل في نهاية الفترة المالية.

المطلب الأول: التدقيق الداخلي في البنوك

الفرع الأول: مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك

يعرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخليين كما يلي: (التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة على مستوى المؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة العامة لأنشطتها).¹

يعرف المجمع الأمريكي للمدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة تقييمية مستقلة تمارس داخل المؤسسة لفحص مختلف الأنشطة، وتقييمها بهدف أساسي هو خدمة الإدارة".²

ـ "التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم، ويهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات".³

هنا يمكن القول أن الدور الأساسي للمدقق الداخلي هو مطابقة السياسات والخطط المرسومة مع ما تم تنفيذه والتحقق من مدى كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أهداف البنك.

¹ شعبان لطفي: "المراجعة الداخلية ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 2004، ص 70.

² Jacque Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, 3eme edition, 2000, P60.

³ فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، محمود مراد مصطفى: "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 25.

الفرع الثاني: مبادئ التدقيق الداخلي في البنوك

أشارت الوثيقة الصادرة عن لجنة بازل المكلفة بالإشراف على أعمال البنوك خلال سنة 2001 إلى المبادئ الأساسية للمراجعة الداخلية والمستمدة من معايير معهد المدققين الداخليين الأمريكي والتي شملت:¹

_ **الاستمرارية (الديمومة):** ويتضمن هذا المبدأ ضرورة وجود وظيفة تدقيق داخلي مستمرة من حيث تنفيذ المهام والواجبات بحيث يقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة بما يتناسب مع حجم البنك، وطبيعة أنشطته؛

_ **الاستقلالية:** تتطلب الاستقلالية أن تكون وظيفة التدقيق الداخلي مستقلة عن تنفيذ الأنشطة التي يتم تدقيقها وكذلك يجب أن تكون مستقلة عن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية مما يعزز موضوعية ونزاهة هذه الوظيفة وهذا يتطلب أن تكون تبعية التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة؛

_ **وثيقة التدقيق:** يتطلب هذا المبدأ أن يكون لكل بنك وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي فيه وسلطته، ويجب أن تحتوي على الأقل ما يلي:

_ أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله؛

_ مسؤوليات مدير إدارة التدقيق الداخلي.

_ **النزاهة:** يجب أن يتمتع المدقق الداخلي بالموضوعية والنزاهة ويستمد ذلك من خلال موقعه في البنك؛

¹ Basle Committee on Banking Supervision. Internal Audit in Banks and the Supervisor, s Relationship with Auditors. August 2001. P ;P4-8

_ الكفاءة المهنية: تشمل الكفاءة المهنية المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي؛¹

الفرع الثالث: أركان وأهداف التدقيق الداخلي

أولاً: أركان التدقيق الداخلي: لإكمال عملية التدقيق الداخلي وتحقيق الأهداف المرجوة منها وتنفيذها بالنهج الصحيح يجب توفر مجموعة من العناصر والاركان تتمثل فيما يلي:²

1_ الفحص والتدقيق: يعتبر الفحص عنصراً وركناً أساسياً من أركان التدقيق الداخلي والذي يدور حول التأكد من مدى صحة العمليات المالية والمحاسبية من حيث:

- الدقة في تسجيل هذه العمليات دفترياً؛
- التوجه المحاسبي للعمليات المالية والتحديد السليم لطرفي العملية (مدين، دائن)؛
- مدى صحة وقانونية المستندات الدالة على حدوث العمليات المالية باعتبارها من القرائن الأساسية أو الرئيسية للتدقيق؛

2_ الالتزام: يتمثل هذا العنصر في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي في سبيل التأكد من مدى التزام العاملين في المنشأة بالسياسات الادارية المرسومة وأداء العمليات وفقاً للنظم الموضوعة والقرارات المتخذة في هذا المجال؛

3_ التحليل: يتمثل هذا العنصر في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف فيها؛

¹ أحمد محمد مخلوفي، "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 133.

² كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 167 و186.

4_ التقييم: ويتمثل هذا في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أن المدقق الداخلي يركز في هذا العنصر حول تقييم ما يلي:

- مدى كفاءة السياسات الإدارية المختلفة والإجراءات في تحقيق الأهداف؛
- مدى فعالية هذه السياسات والإجراءات في تحقيق الأهداف؛

5_ التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأخير من عناصر التدقيق الداخلي باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المدقق عما يلي:

- المشاكل التي واجهها وأسبابها؛
- نقاط الضعف في السياسات والإجراءات؛
- التوصيات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف ومحاولة حل أي مشاكل؛
- بلورة النتائج النهائية التي توصل إليها نتيجة عملية التدقيق الداخلي الذي قام به.

ثانياً: أهداف التدقيق الداخلي: يمكن تلخيص الأهداف في بعض النقاط الأساسية وهي:¹

- 1_ التأكد من دقة الأنظمة الرقابية وذلك من خلال التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمسائل الرقابية المصرح بها من طرف مختلف المستويات الإدارية؛
- 2_ التحقق من مدى الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛
- 3_ كفاءة وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

وهنا نود الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي قد اقتصر في بادئ الأمر على المراجعة الحسابية للمستندات بعد الصرف (التدقيق اللاحق)، لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل بالدفاتر، ولقد توسعت بعض المؤسسات لكي يشمل التدقيق الداخلي المراجعة الحسابية قبل الصرف لغرض التأكد من سلامة الإجراءات، وقد اتضح بعد ذلك إمكانية استخدام التدقيق الداخلي لخدمة

¹ عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 38 و39.

الإدارة العليا في جميع المجالات، مما دعا ذلك الى ضرورة تطوير هذه الأداة وتوسيع نطاقها لتشمل جميع نواحي النشاط وذلك للتحقق من مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام.

المطلب الثاني: تعثر القروض البنكية

الفرع الأول: مفهوم القروض المتعثرة: تختلف تسمية القروض المتعثرة من بنك لآخر فهي تسمى الديون المجمدة، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة، الديون الحرجة، والديون المشكوك في تحصيلها¹، وتنقسم ديون المصارف الى ثلاثة أنواع:²

1_ ديون عادية: لا يواجه البنك اية مشاكل في استردادها وهذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة او منتظمة؛

2_ ديون معدومة: وهي الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها؛

3_ ديون متعثرة: وهي تقف وسطا بين ديون البنك العادية والمعدومة.

✓ ويعني مصطلح التعثر في اللغة: التعرض لشيء يخل بالتوازن، وهو مجرد حادث

عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة؛³

✓ كما يرى البعض ان الدين يعتبر متعثر متى توقف المدين عن دفع الالتزامات المستحقة

عليه في مواعيدها مما يضطر البنك لإتخاذ الإجراءات القانونية ضده؛⁴

¹ فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة " مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين" ، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص 167.

² خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في المصارف، عمان، الأردن، 1998، ص 46.

³ محسن احمد الخضير، الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب والعلاج)، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 31.

⁴ خضير حسن خضير جيرة الله، الديون المتعثرة بين مطرقة البنوك وسندات الركود، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة وإدارة الاعمال جامعة حلوان، 2004/05/04 ص 9.

ومما سبق نستطيع ان نخرج بمفهوم عام للتعثر حيث يمكننا القول:¹

1_ المفهوم المصرفي للتعثر: وهو مواجهة المشروع لملاسات ذاتية وخارجية تؤدي الى عدم قدرته على توليد مردود مالي او فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته وبصفة خاصة الالتزام القصير الاجل، وعدم قدرته على تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية او من مصادر خارجية.

2_ المفهوم القانوني للتعثر: هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء.

3_ المفهوم الاقتصادي للتعثر: هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن الخصوم.

الفرع الثاني: أنواع القروض المتعثرة: تتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد نوعه، الا ان الاجماع يشير الى ان للفشل الأنواع التالية:²

1_ التعثر المالي الفني: هو عسر مالي بسيط وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة مواجهة الالتزامات المترتبة عليها في مواعيدها المقررة ولكن تستطيع الوفاء بذلك في حال إعطائها الوقت الكافي للتصرف كبيع بعض الأصول او غير ذلك؛

2_ التعثر المالي الحقيقي: وهو أشد خطورة من النوع الأول وهنا لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها حتى ولو أعطيت الوقت الكافي وباعت الأصول وقد تؤدي هذه المرحلة الى استيلاء الدائنين على الشركة والاشراف او تصفيتها (انتهاء حياة المؤسسة).

¹ عبد الكريم محمد عبد الحميد، التعثر المصرفي في ج م ع ووسائل المعالجة، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998، ص 17.

² عبد الغفار حنفي، سمية قرياقس، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 117.

الفرع الثالث: مراحل التعثر المالي: لا بد لنا ان نوضح ان التعثر المالي لا يحدث بشكل مفاجئ لكنه يكون المرحلة الأخيرة لعدة مراحل تبدأ بنقص السيولة وتتطور إلى أن تصل للفشل المالي الكامل، ويمكن ذكر هذه المراحل كآتي:¹

المرحلة الأولى: وهي مرحلة ما قبل ظهور التعثر او الفشل المالي حيث ترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية واهمها:

- نقص في الطلب على منتجات المشروع؛
- ضعف الموقف التنافسي للمشروع؛
- الزيادة في تكاليف التشغيل؛
- انخفاض معدل دوران الأصول.

المرحلة الثانية: وترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروعات على مقابلة التزاماتها الجارية، وتكون في حاجة ماسة للنقديت، وذلك على الرغم من امتلاكها لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماتها الاجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية.

المرحلة الثالثة: ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة المشروعات على إستخدام سياساتها العادية في الحصول على النقديت المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة ومقابلة نموها المطلوب وصعوبة تحويل جزء من أصولها الى نقدية في التوقيت الذي يطلب فيه الدائنون الحصول على ديونهم.

المرحلة الرابعة: وتعد هذه المرحلة مرحلة التعثر المالي او الفشل المالي، وتكون القيمة السوقية في هذه المرحلة للمشروع أقل من مجموع خصومه ويصبح غير قادر على سداد الالتزامات المستحقة عليه من قبل الغير بكامل قيمتها وهو الامر الذي يؤدي في غالب الحالات الى الإفلاس.

¹ المعهد المصرفي المصري، الديون المتعثرة وطرق معالجتها، البنك المركزي المصري، 2006، ص 16.

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وتعثر القروض في الجزائر "قوانين":

الفرع الاول: تطور التدقيق الداخلي في الجزائر: تم اعتماد ثلاث مراحل أساسية وهي:

1_ التدقيق في الجزائر ما بين 1969-1980:

بدأ تاريخ التدقيق في الجزائر سنة 1969¹، وتحديدًا بواسطة الأمر رقم 69-107 المؤرخ في 1969/12/31 المتعلق بقانون المالية لسنة 1970، حيث تم تكريس مراقبة الشركات الوطنية²، أو الرقابة الواجب فرضها على المؤسسات العمومية الإقتصادية بغية تأمين حق الدولة فيها.

وصدر بعدها المرسوم 70-173 المؤرخ في 1970/11/16 الذي جاء بكيفية تحديد واجبات ومهام محافظي الحسابات في المؤسسات العمومية وشبه العمومية، وقد كرس نص التدقيق (محافظة الحسابات) بصفقتها مراقبا دائما للتسيير في هذه المؤسسات، مسندا مهمة محافظي الحسابات في مادته الأولى إلى موظفي الدولة الذين يتم تعيينهم من قبل وزير المالية.

2_ التدقيق في الجزائر ما بين 1980-1988:

بعد الصدمة البترولية التي أصابت أسعار البترول بدا للعيان عدم نجاعة الإستراتيجية التنموية التي إتبعها الجزائر وإنكشفت عيوب وأساليب تسيير الإقتصاد الوطني، وبدأ التفكير جديا في إعادة النظر في نمط التسيير المخطط شكلا ومضمونا، وهكذا أصبحت المؤسسة العمومية الإقتصادية مؤسسة تخضع للقانون التجاري، وتأخذ في الغالب شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة، وقد ترتب على ذلك ضرورة إعادة النظر في وظيفة الرقابة من خلال التخلي عن مفهوم تعدد الرقابة والعودة للفعالية والنوعية، مما يعني إعادة الإعتبار

لمهنة التدقيق، وذلك بفعل صدور القانون رقم 80/05 المؤرخ في 1980/30/10.³

3_ التدقيق في الجزائر ما بين 1991-2010:

¹ Hadj Ali Samir. Le commissaire aux comptes. Caractéristique et missions. In revue algériens de comptabilité et audit. Société national de comptabilité. N° 03. 3émé trimestre. 1994. P10.

² Saadi N-E et A. Azouz. La pratique de commissariat aux comptes en Algérie. Edition SNC. Son date. P27.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 10 المؤرخة في 1980/03/01، ص 1507.

إن تطور مراجعة الحسابات في الجزائر كان بطيئاً نتيجة غياب الحاجة إليها في ظل إحتكار الدولة للحياة الإقتصادية إلى غاية 1988 تاريخ صدور القانون رقم 01/88، إن هذا القانون حرر المؤسسة العمومية من كل القيود الإدارية المتأتية من التبعية التي كانت ملازمة لها، كما إن هذا الشكل من التنظيم يلزم ضرورة تأهيل المراجعة الخارجية بما يمكنها من مواكبة التغير في الحياة الإقتصادية وبما يسمح مزاولة الرقابة على هذه المؤسسات، وهو ما نتج عنه صدور القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27/04/1991.

الفرع الثاني: تعثر القروض المصرفية في الجزائر وفقاً للجنة بازل 2:

باعتبار ما يواجهه النظام المصرفي الجزائري من مخاطر مصرفية ومالية متعددة على غرار باقي الأنظمة المصرفية العالمية، وبناء على مقترحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، تم تأسيس اللجنة البنكية بموجب قانون رقم 90/10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقروض، والمعدل والمتمم بالأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003. ونشير الى أن هذه اللجنة لها طبيعة قانونية حددت في المادة 143.¹

1_ نسب الملاءة:

✓ **نسبة تغطية المخاطر ومعيار كوك:** تعرف نسبة كوك على أنها العلاقة بين الأموال الخاصة والمخاطر المرجحة، وقد شرع في تطبيق هذا النظام إبتداءً من أول جانفي 1992، وهذا حسب المادة رقم 02 من النظام 09/91 المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، تحدد النسبة ب 8% حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ملاءة البنك (نسبة كوك)} = \frac{\text{صافي الأموال الدائمة}}{\text{المخاطر المرجحة}} \times 8\%$$

¹ المادة 143 من قانون النقد والقروض: "تتشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية ومعاينة المخالفات المثبتة".

ونظرا للطابع الذي تكتسبه جل البنوك الجزائرية، فقد تم وضع مراحل للوصول الى هذه النسبة القانونية، وجاء هذا حسب المادة 03 من الأمر 94/74 الصادر بتاريخ 1994/11/29 المتعلق بتثبيت التنظيم الحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

✓ **نسبة توزيع المخاطر:** وقد حددت النسبة من المخاطر التي يتعرض لها البنك في المادة 02 من التعليم رقم 94/74 نسبة المخاطر الصافية المرجحة لكل مستفيد أقل أو تساوي 25% من الأموال الخاصة الصافية للبنك، ومبلغ صافي الأموال الخاصة يتم احترامها.

✓ **الأموال الخاصة الأساسية:** حسب المادة 05 من التعليم رقم 94/74 تشمل الأموال الخاصة الأساسية العناصر التالية:

- رأس المال الإجمالي؛
- إحتياطات أخرى من غير إحتياطات إعادة التقييم؛
- النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة؛

✓ **الأموال الخاصة التكميلية:** حسب المادة 06 من التعليم رقم 94/74 تشمل الأموال التكميلية العناصر التالية:

- إحتياطات وفروق إعادة الخصم؛
- ديون مرتبطة بفترة إستحقاق غير محددة؛
- السندات والديون ذات فترة إسترداد أكثر من 5 سنوات.

✓ **العناصر المحذوفة:**

- الحصة الغير محررة من الرأسمال الإجتماعي؛
- الأسهم الخاصة المملوكة مباشرة أو بصفة غير مباشرة؛
- النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة؛
- الأصول الغير مادية بما فيها نفقات التأسيس.

الفرع الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بتعثر القروض البنكية "BADR" غرداية

هناك توافق بين التدقيق الداخلي وتعثر القروض المصرفية على توجيه نماذج عملياتها بشكل يضمن لكلا الطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والإستقلالية لكل منها، وهذا يتطلب وضع سياسة لضمان تدقيق البيانات والمعلومات بين كلا الطرفين فيجب على إدارة مخاطر تعثر القروض أن تسمح للمدقق الداخلي بالمشاركة في إجتماعاتها مع الإدارة التي تهدف إلى وضع إستراتيجية لإدارة مخاطر التعثر في البنك، وهذا النموذج يمثل إطار التعاون الملائم بينها وبين التدقيق الداخلي فعملية إدارة مخاطر التعثر تتألف من خمسة مراحل تشغيلية (التخطيط، التحديد، التحليل، الضبط والمراقبة).

فهذه المراحل التشغيلية الخمسة توفر إطار عمل لإدارة مخاطر تعثر القروض، حيث يتم الإستعانة بالمدقق الداخلي في جميع هذه المراحل، فكلاهما يعكس أنشطة الأخر لذلك قد يحدث تداخل، الأمر الذي يتطلب التنسيق بينهما.¹

وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية والتي يعبر عنها بمراحل تدقيق إدارة مخاطر التعثر في البنوك:

أولاً: مرحلة تخطيط عملية التدقيق: عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض لمخاطر التعثر ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور مخاطر التعثر.

ثانياً: مرحلة التحديد: من خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تحديد عملية التدقيق هو إختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب مخاطر التعثر أو الحد منها.

ثالثاً: مرحلة التحليل: تضاف المعلومات المتعلقة بمخاطر التعثر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين إدارة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

¹ سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 22.

رابعاً: مرحلة الضبط: يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق الداخلي وتتضمن هذه النتائج تحديد مخاطر التعثر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر للأخذ بتوصيات المدقق.

خامساً: مرحلة المراقبة: بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس مخاطر التعثر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على مخاطر تعثر القروض بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة.

الفرع الرابع: دور التدقيق الداخلي في التقليل من تعثر القروض المصرفية "BADR" غرداية"

يلعب المدقق الداخلي دور أساسي في عملية تقييم مخاطر تعثر القروض من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم مخاطر التعثر وإحتمال حدوثها، وإعادة إحتساب التقييم والتأكد من صحته لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساس التعامل مع المخاطر يتم بالشكل الصحيح، وهنا تأتي المرحلة الأخيرة وهي كيفية إستجابة الإدارة لمخاطر التعثر والتعامل معها، حيث من الممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، وذلك بالإستناد إلى درجة إحتمال حدوثه، ودرجة تأثيره ويلعب التدقيق في هذه المرحلة دوراً هاماً من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة هذه المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، ويقوم المدقق الداخلي بإختبار فعالية عملية الإستجابة لمخاطر التعثر من خلال إختبار فعالية نظام الرقابة الداخلية ودوره في التقليل أو التخلص من المخاطر المحتملة، من خلال المراقبة المستمرة يوم بيوم لعملية إدارة مخاطر تعثر القروض ومدى تنفيذها بما يتفق مع خطط وإستراتيجيات وأهداف البنك، ويقوم أيضاً بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلاً ومدى فعالية الخيار الذي أتبع للتعامل معها ومن المهام الرئيسية أيضاً لنشاط المدقق الداخلي التأكيد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر وفي الوقت المناسب إلى مجلس الإدارة ويوضح الشكل التالي هذا الدور كما يلي:

المبحث الثاني: الأبحاث والدراسات العلمية السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات العلمية السابقة

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1_ محمد باسو 2012: دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وكالة ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، لحل الإشكالية المطروحة حول، ما مدى قيام المدقق الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية؟

كما هدفت الدراسة الى طبيعة المخاطر التي يتعرض لها المصرف ودور عملية التدقيق الداخلي في التقليل من حجم مخاطر الائتمان المصرفي وكذا دور المدقق الداخلي في التنبؤ بهذه المخاطر ومراجعة التدابير والإجراءات التي يعدها بنك الفلاحة والتنمية بورقلة لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة الحالة من خلال معلومات متوفرة من بنك (BADR) وكالة ورقلة.

كما يمكن تلخيص نتائج الدراسة في:

✓ يركز المدققون الداخليين في عملهم بشأن إدارة المخاطر على توفير تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات؛

✓ يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات إدارة المخاطر وكذا تقديم استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه القيام بعملية إدارة المخاطر.

2_ وجدان علي أحمد، دور الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2009، تحت إشكالية، ما مدى مساهمة الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية في تحسين أداء المؤسسة؟

كما هدفت هذه الدراسة الى محاولة اعطاء فكرة عن نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة من خلال إبراز مفهومها وأدوارها وموقف المراجع منها وكذا تقديم معلومات عن مدى مساهمة الرقابة الداخلية والخارجية في تحسين أداء المؤسسة من خلال عرض بعض أدوارها ودور كل أداة في تحسين أداء المؤسسة، ولتحقيق أهداف الدراسة اقتصر على بعض الدراسات السابقة من البحوث ورسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه ومحاضرات بعض الاساتذة في هذا المجال.

في ضوء التحليلات النظرية تم التوصل الى أن الرقابة الداخلية تعمل على تحسين أداء المؤسسة من خلال تقييم الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط واستخراج الفرق ومعرفة أسباب الانحراف عن ما تم التخطيط له واقتراح الحلول اللازمة وتقديمها للإدارة العليا، وكذا تطور المراجعة الخارجية لتشمل ليس فقط الجوانب المالية وإنما الإدارية منها وكذا حيادية المراجع الخارجي وخبرته.

3_ بلعالم عائشة، دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية (دراسة ميدانية)، مذكرة ماستر، 2015.

تحت إشكالية، فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة المصرفية؟ هي دراسة قدمت في شكل إستبيان تهدف إلى بيان وتحديد دور التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات المصرفية، ولقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود وعي لدى موظفي المصارف بضرورة وجود مصلحة أو قسم خاص بوظيفة التدقيق الداخلي واستقلالته عن جميع الوظائف الأخرى في المؤسسة؛
- ✓ يركز المدققين الداخليين في عملهم على توفير تأكيد موضوعي حول المركز المالي وتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التقرير الذي يرفع للجهات المختصة؛
- ✓ يوجد تعاون بين المدقق الداخلي والإدارة في المصالح التي تعد مشتركة ألا وهي تطور ورقي البنك؛

✓ يبذل المدقق الداخلي العناية المهنية الواجبة عند القيام بعملية التدقيق وفقا لمعايير المراجعة الرسمية؛

✓ يقدم المدقق الداخلي من خلال المعايير الرسمية للمراجعة استشارات ونصائح للإدارة بخلاف التقارير المالية التي يقدمها في نهاية السنة المالية.

4_ بسيسة آمنة، أثر تعثر القروض المصرفية على كفاءة البنوك التجارية، مذكرة ماستر، تخصص بنوك، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، 2015. إشكالية المذكرة: ما مدى تأثير القروض المصرفية المتعثرة على كفاءة البنوك التجارية الجزائرية؟

تهدف الدراسة الى ابراز الإطار العام لكل من الكفاءة المصرفية والقروض المتعثرة في البنوك والحث على متابعتها وتحصيلها من جهة والتأكيد على أهمية استخدام أساليب الكفاءة المصرفية للتحكم والتقليل من التكاليف، بغية الوصول الى أعلى عائد ممكن من جهة أخرى. وقد توصلت الدراسة الى الأهداف التالية:

✓ القروض المتعثرة هي ظاهرة عادية تصادفها البنوك في عملياتها، تكون نتيجة لأسباب مختلفة غالبا ما تكون خارجة عن نطاق البنك مانح الائتمان، لكن زيادة نسبة هذا النوع من القروض عن حد معين يجعل البنك في مواجهة خطر التعثر؛

✓ تتحمل البنوك خطر صحة المعلومات المقدمة من المقترض، لأنها تأخذ في المرتبة الأولى العميل نفسه، وذلك عند طلب المعلومات المالية، مما يدل على أن البنوك لا تأخذ في نفس المرتبة (الأولى)، الزيارات الميدانية للمؤسسة المقترضة؛

✓ تعاني البنوك الجزائرية من ظاهرة القروض المصرفية المتعثرة بدرجة مرتفعة، ويرجع ذلك إلى ضعف وعي المهنيين في المجال الائتماني وقلة كفاءتهم، إضافة إلى ضعف الدورات التكوينية لهم، هذا من جهة، وعدم أخذ المستويات العليا بعين الاعتبار توصيات المهنيين حول الطرق المثلى المؤدية لنجاح عملية منح القروض من جهة أخرى.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1_DOUGLAS f, Prawitt, Managing the Internal Audit Function , The Institute of Internal Auditors, Research Foundation,2003

اهتمت هذه الدراسة بمجمل العوامل المتعلقة بإدارة وظيفة المراجعة الداخلية، وقد توصلت الدراسة الى أنه يجب على مدير المراجعة الداخلية أن يحافظ على ضمان الجودة وبرامج التحسين التي تغطي كافة جوانب أنشطة المراجعة الداخلية واستمرارية المراقبة لضمان فعاليتها، مراقبة برامج ضمان الجودة من خلال طريقتين هما:

❖ **الاولى:** يجب أن يساعد البرنامج وظيفه المراجعة الداخلية في زيادة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة.

❖ **الثانية:** يجب أن تعمل برامج الجودة في مساعدة وظيفة المراجعة الداخلية على الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.

2_Ebrahim Mohammed al-matari and Abdullah kaid al-swidi,

The effect of the internal audit and firm ،Faudziahhanimbintifadzil performance: a proposed research framwork

إشكالية الموضوع، كيف يؤثر التدقيق الداخلي وأداء الشركات في إطار البحوث المقترحة؟ وتمثلت أهداف الدراسة في تقييم دائرة التدقيق الداخلي باعتبارها العنصر الرئيسي في تطبيق النظم المحاسبية وكذا دراسة أثر التدقيق الداخلي على أداء الشركات في إطار البحوث المقترحة من خلال اعداد التقارير المالية لأصحاب المصلحة لمعرفة العائد من الاستثمارات، ولإغراض هذه الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة.

والنتائج المتوصل إليها هي أن أهمية التدقيق الداخلي داخل الشركة من خلال التقارير المالية التي تعدها دائرة التدقيق المكلفة بذلك والتي تدل على مدى كفاءتها داخل الشركة، وكذا تضع بين ايدي أصحاب المصلحة صورة عن وضعية وأداء الشركة.

3_ دراسة ألتمان:

_Donald I. Altman (1968). Financial ratios. Discriminant analysis the prediction of corporate bankruptcy. The journal of finance.

هدفت الدراسة الى البحث عن مدى امكانيه التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب المالية للمقارنة بين الشركات وقد استخدم نموذج (N Z-SCORE) والذي يتكون من مجموعة من النسب المالية وقد اشتملت عينة الدراسة من 33 شركة غير مستخدم 22 نسبه مالية واستخرج من القوائم المالية للشركات وتحليلها باستخدام التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات (MULTIPLE DISCIMINATE ANALYSIS)

نتائج الدراسة توصل الى 5 نسب ماليه لها القدرة التنبؤ بوقوع الافلاس وهي على التوالي راس المال العامل الى اجمالي الاصول الارباح المحتجزة الى مجموع الاصول الارباح قبل الفوائد الضرائب الى مجموع الاصول القيمة السوقية لحقوق المساهمين الى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات المبيعات الى مجموع الاصول وكان النموذج قادر على التنبؤ فشل الشركات قبل حصوله بسنتين بنسبة 83%، وركزت هذه الدراسة على كيفية التنبؤ بتعثر القروض ومحاولة معرفه ما هو الجانب الذي يبين بوضوح السير القرض في طريق التعثر.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية استخلصنا الآتي:

✓ ان معظم الدراسات السابقة تحدثت وحثت على ضرورة الاهتمام بقسم التدقيق الداخلي في إدارة وتحديد المخاطر، والبعض الآخر تحدث عن أهمية الرقابة والمراجعة الخارجية ودورها في تحسين أداء المؤسسة وكل دراسات تقريبا قامت بدراسات حالة على بعض الشركات؛

✓ بينما نحن دراستنا تحدثت عن مدى مساهمة المدقق الداخلي في خفض تعثر القروض المصرفية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية"، وذلك بإجراء مقابلة مع المدقق الداخلي شخصيا وتوزيع استبيانات على مجموعة من عمال البنك على ما إذ كان الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي لديهم فعال أم لا.

خلاصة:

ومن خلال دراسة وتحليل مشاكل تعثر القروض البنكية وأهمية التدقيق الداخلي داخل البنوك تبين لنا بأن المدقق الداخلي له دور أو مساهمة كبيرة في التقليل من القروض المتعثرة لأن عملية التدقيق الداخلي لها دور في فحص وتقييم وتدقيق القوائم المالية الخاصة بالقروض وعمليات أخرى إذ أنه يساهم في الكشف عن وجود أية اختلالات أو عمليات إحتيالية والسهر على إحترام معايير السلامة العالمية الأمر الذي يعزز من التحكم في العمليات التي يقوم بها البنك وخاصة منح القروض.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية (الميدانية)

تمهيد:

بعد دراسة الجانب النظري وأخذ نظرة عن واقع التدقيق الداخلي والقروض المتعثرة في الجزائر، نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية"، نحاول فيه إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي في الميدان وذلك من أجل إبراز أهمية التدقيق الداخلي في تجنب تعثر القروض البنكية، لذلك سنحاول في هذا الفصل تعريف المؤسسة المستقبلية "BADR" وتحديد وظائفها وهيكلها المالي ثم دراسة دور التدقيق الداخلي في التقليل من تعثر القروض بالبنك.

بحيث سنتطرق في المبحث الأول إلى تقديم عام لوكالة بنك "BADR" بغرداية، المقابلة وتحليلها، وفي المبحث الثاني إلى نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: تقديم عام لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".

سنحاول من خلال هذا المبحث إسقاط الجانب النظري في هذه الدراسة على الجانب التطبيقي وذلك من خلال إجراء دراسة على وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرداية.

المطلب الأول: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".

سوف نتناول في هذا المطلب تعريف البنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل عام.

الفرع الأول: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR".

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تم إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 82-106 في 13 مارس 1982.

BADR هي شركة مساهمة برأس مال قدره 2.200.000.000 DA مسؤولة عن توفير المشورة والمساعدة الاقتصادية في استخدام وإدارة الموارد المتاحة للمؤسسات العامة.

وبموجب قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990، أصبح BADR شخص اعتباري يقوم بعمليات تلقي الأموال من الجمهور، عمليات منح القروض، وكذلك توفير وسائل الدفع للعملاء والإدارة، ومنذ عام 1990 زاد رأس مال البنك إلى عتبة 3.300.000.000 DA.

كما أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد البنوك العامة التي مهمتها هي تنمية الزراعة وتعزيز عالم الريف، تألف في البداية من 140 فرعا المباعرة من قبل BNA، شبكتها لديها حاليا 300 وكالة و 39 مكتب إقليمي وأكثر من 17000¹ إطار وموظف ينشطون في الهياكل المركزية والإقليمية والمحلية، كما أن كثافة شبكتها وأهمية موظفيها جعل BADR أول بنك للتواصل على المستوى الوطني.

¹ تقرير نشاط بنك بدر، 2002 ص 02.

الفرع الثاني: وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية"¹.

أولاً: تقديم وكالة BADR بغرداية:

الوكالة هي الهيكل القاعدية التي يتم بواسطتها إستغلال عمليات البنك وتمثل قاعدة تجارية يجب عليها تتميتها بالنظر إلى توجهات المديرية العامة، كما يجب على الوكالة أن تكون أداة نشطة مبادرة على مشاريع سلمية ومريحة يتم معالجتها بمراعاة التنظيم المعمول به، لذلك فهي مكلفة بإحصاء إحتياجات الزبائن الحالية والتنبؤ بالإحتياجات المستقبلية والعمل على توفرها، وتتواجد وكالة البنك الفلاحة والتنمية الريفية بشارع أول نوفمبر بغرداية والتي تم إنشائها منذ إنشاء الشركة الأم وذلك سنة 1982، وتعتمد هذه الوكالة في تنظيمها على مصلحتين رئيسيتين:

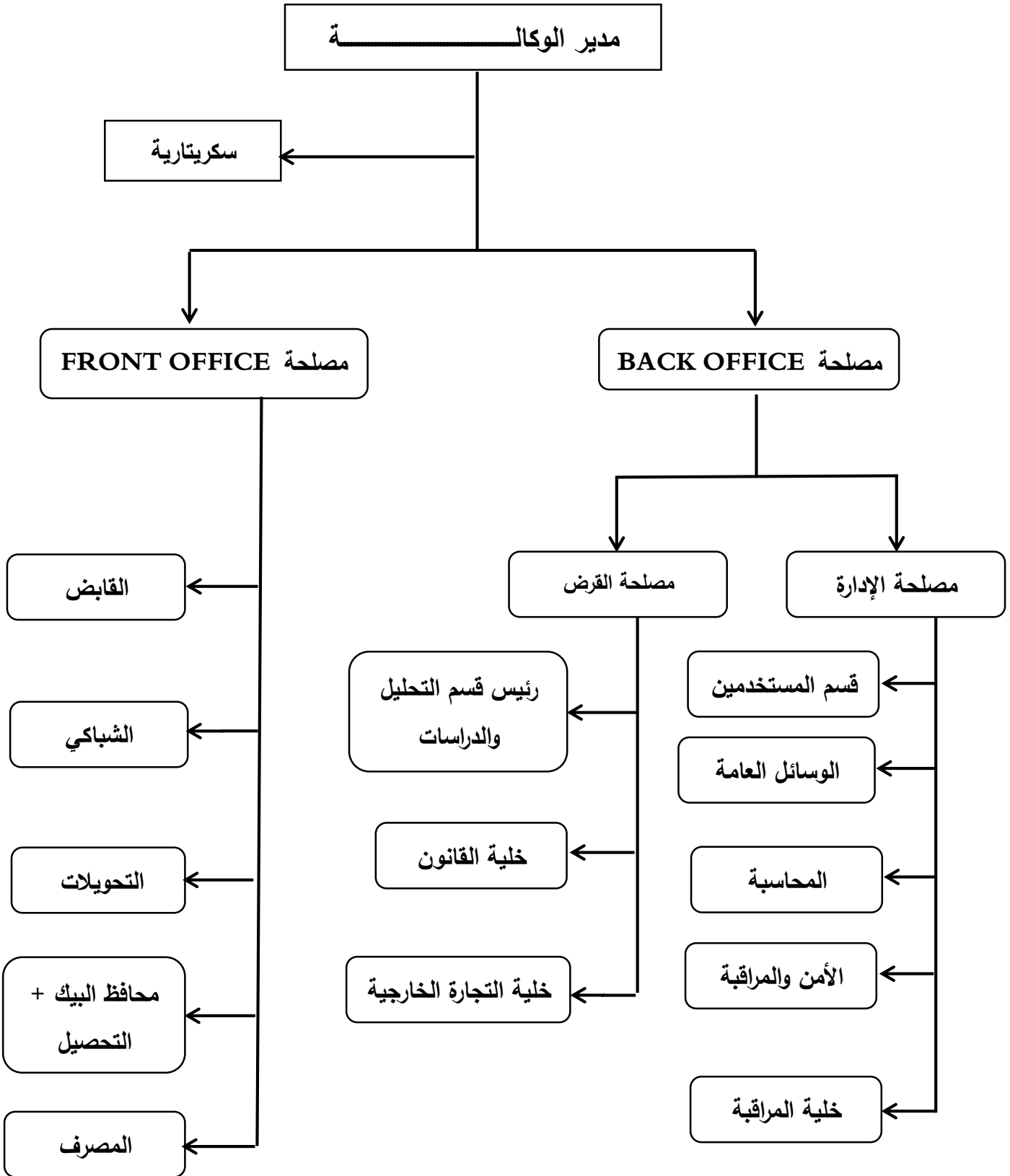
- مصلحة Front Office.
- مصلحة Back Office.

يشكل المجمع الجهوي للإستغلال مع وكالاته الستة (غرداية، المنيع، زلفانة، القرارة، بريان، متليلي) وحدة إستغلال ويعتبر المنسق المباشر بينها وبين الإدارة العامة والإدارات المركزية للبنك، ويتمثل الدور الرئيسي للمجمع في تقديم الدعم التقني للوكالات التابعة له من خلال:

- التنسيق بين الوكالات؛
- رقابة عن قرب وعن بعد؛
- التنشيط التجاري فيما يخص جمع المواد، منح القروض وتغطية الديون.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR غرداية

الشكل (01): يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرداية.



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية".

ثانياً: مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـغرداية¹: تقوم وكالة بنك الفلاحة والتنمية

الريفية بـغرداية بعدة مهام نوجزها فيما يلي:

- التخفيف من حدة العبء الملقى على عاتق البنك الرئيسي؛
 - القيام بمختلف العمليات المصرفية والإعتمادات المالية ومنح القروض؛
 - المساهمة في تنمية قطاع الفلاحة من خلال تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والصناعية؛
 - تمويل العمليات التجارية للإستيراد والتصدير والشراء والإيجار والإكتاب؛
 - يقوم بدور الوسيط بين البنوك الأخرى، المشاركة في السوق النقدية بين البنوك؛
 - يؤدي مختلف العمليات المصرفية كالقروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل وكذلك قرض الخزينة العمومية؛
 - ضمان ترقية النشاطات الفلاحية الحرفية وتنمية الأرياف الجزائرية؛
 - تقديم المساعدات المالية لمختلف المهن الفلاحية وكذلك الأنشطة الزراعية؛
- أهداف البنك:** من أجل ضمان البنك والحفاظ على مكانته بصفة دائمة، وضعت مديريته مجموعة من التوجيهات والأهداف نوجزها فيما يلي:
- ✓ يعمل على تشجيع القطاع الفلاحي وترقيته؛
 - ✓ ترقية النشاطات الحرفية والفلاحية والصناعية وضمان هذا التمويل حسب القوانين المعمول بها؛
 - ✓ يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بذلك نشاطه في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية من بينها:
 - القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك؛

¹ الجريدة الرسمية، القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990، مرجع سبق ذكره.

- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد مدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن؛
 - القروض للمهن الخاصة بالشباب الحاصل على شهادات طبية في المناطق الريفية.
- ثالثاً: موجودات وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرداية¹:

1_ موجودات المادية:

- تضم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ستة (06) وكالات فرعية تابعة لها؛
- كما يضم مقر الوكالة 14 مكتب وكل مكتب يحتوي على أجهزة إعلام آلي بكامل لواحقها بالإضافة إلى قاعة الإستقبال، كما تحتوي الوكالة على أجهزة الهاتف داخلية وخارجية وفاكس، جهاز سكانر وشبكات داخلية خارجية مثل شبكة إنترنت وشبكة الإنترنت والشاشات اللمسية، البريد الإلكتروني وكاميرات المراقبة بالإضافة إلى سيارات.

2_ الموجودات البشرية.

كما تحتوي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الوقت الحالي على 25 موظف موزعين على المكاتب التي تتوفر عليها الوكالة والذين موزعين على الجدول التالي:

جدول رقم (01): الموجودات البشرية

| المدير | رؤساء المصالح | المكلف بالدراسات | مكلف بالزبائن | أمين الصندوق | السكرتارية |
|--------|---------------|------------------|---------------|--------------|------------|
| 01 | 04 | 06 | 06 | 03 | 05 |

المصدر: من اعداد الطلبة من خلال المعلومات المقدمة من طرف بنك "BADR".

¹ بن قايد عمار موظف في مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، تقديم كامل الشروحات المتعلقة ببنك بدر وكالة غرداية مقابلة شخصية 2019/06/11.

أما بالنسبة لأعوان حراسة المقر فهم تابعين للشركة المخصصة بذلك وهم مستقلين تماما عن التعداد البشري للوكالة.

3_ الموجودات المالية.

- تعتمد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرداية في رأس مالها على البنك الرئيسي للفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة أي لا يوجد رأس مال مخصص لها ذاتيا؛
- كما يوجد سجل تجاري مخصص مفتوح لدى الوكالة؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بغرداية هو شخص معنوي يقوم بتنفيذ العمليات البنكية من إستقبال أموال الجمهور وعمليات منح القروض كما يعمل على وضع وسائل الدفع تحت تصرفه.

رابعاً: دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية.

تحليل الهيكل التنظيمي¹

1_ المدير: يعتبر المسؤول الأول عن جميع وظائف ومصالح البنك وتسد إليه الوظائف التالية:

- يمثل البنك في جميع المجالات مثل الاجتماعات الداخلية والخارجية؛
- ينشط وينسق ويتابع ويراقب نشاط الوكالة؛
- السهر على تطبيق التنظيم المعمول به؛
- التنسيق بين مختلف المصالح ومراقبتها؛
- الإضطلاع على الوكالات المحيطة به ووضع علاقات مع المؤسسات والأشخاص؛
- السهر على التوظيف والاستعمال العقلاني لكل الموارد البشرية والمادية؛
- رئاسة لجنة القروض وتعيين الأعضاء المشاركة فيها؛

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR غرداية

- يعمل بالتعاون مع النائب ورؤساء المصالح على ترقية تسويق الخدمات في البنوك وإعطاء صورة جيدة عليه في المستوى المحلي؛
- دراسة تقارير لجان المراقبة والاستجابة السريعة لتوصياتهم سواء كانت داخلية أو خارجية والسهر على تدارك النقائص المسجلة؛
- توقيع الإتفاقيات الخاصة بالقروض مع الزبائن.

2_سكرتارية الإدارة: من مهامها ما يلي:

- تسجيل وارسال وترتيب كل البريد الصادر والوارد؛
- تلبية حاجات الإدارة من نسخ المراسلات وتنفيذ الأعمال؛
- تسيير المواعيد المحلية؛
- إستقبال العملاء بإعتبارهم الواجهة الأولى للوكالة.

3_ مصلحة FRONT OFFICE¹: تعتبر هذه المصلحة الواجهة التي تكثر فيها الحركة

وذلك لإرتباطها اليومي بالزبون حيث تعمل على:

- ضمان استقبال الزبائن؛
- إمداد الزبائن بجميع المعلومات الدقيقة اللازمة؛
- التكفل بطلبات الزبون بسرعة وأمان.

وتتكون مصلحة FRONT OFFICE من فرع النقدية وهذا بدوره يتكون من الشباكي وصاحب

الخزينة حيث أن عددهم يتناسب مع حجم نشاط الوكالة وله المهام التالية:

- معالجة جميع عمليات السحب بالدينار والعملية الصعبة؛
- إجراء جميع عمليات التبادل اليدوي؛
- إعلام الزبائن بوضعيتهم المالية في كل فترة؛
- إستقبال طلبات القروض من الزبائن.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR غرداية

كما أنه يتكون من فرع خاص بالإستقبال لطلبات الزبائن تتم فيع عمليات الإيداع، تسليم الشيكات، طلبات إيجار صناديق في البنك، معالجة عمليات دفتر التوفير، إعلام الزبائن كما تتكون من فرع الخزينة وتوكل له المهام التالية:

- ضمان جميع عمليات الإستثمار بالدينار والعملة الصعبة؛
 - معالجة سحب وإيداع الشيكات البالغة مبلغ معين من طرف الوكالة عن طريق المدير العام للبنك؛
 - السهر على إرسال الأرصدة وتمويل صندوق الوكالة.
- 4_مصلحة BACK OFFICE¹:** تقوم بالمهام التالية:

- ضمان تسيير فرع الصندوق الأمامي في البنك؛
 - معالجة جميع العمليات الداخلية الخاصة بالزبائن الخارجية المتعلقة بالبنوك الأخرى؛
 - متابعة الحسابات المجمدة؛
 - متابعة حسابات الورثة؛
 - إعداد الإحصائيات الموجهة للهيئة العليا؛
- وتتكون هذه المصلحة من مصلحتين رئيسيتين هما:

أ_ مصلحة القرض:

تهتم هذه المصلحة بمتابعة المعاملات وإجراءات القروض الممنوحة من طرف البنك، وذلك من حيث إستقبال العملاء الراغبين في الإستثمار وتزويدهم بجميع المعلومات الخاصة بملف القرض وإستلام الملفات ودراستها والمرافقة عليها مبدئياً إذا إستوفت جميع الشروط، وتحتوي هذه المصلحة على ثلاثة مستخدمين:

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR غرداية

✓ **رئيس المصلحة:** وتتمثل مهمته في متابعة سير عملية القرض والنتائج المتحصل عليها من خلال دراسة طلب القرض ومراجعة هذه النتائج، كما أنه أحياناً تحول له مهمة عضو في لجنة القرض، كما أنه يعمل على:

- _وضع تصريحات خاصة بالقرض المأخوذ من الوكيل؛
- _جمع الضمانات الموافقة للشروط؛
- _متابعة استعمالات القرض والتأمين على التوجيهات وفقاً للمواضيع المالية والحرص على الوفاء بأجل الاستحقاق.

ويمكن تصنيف القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أسس مختلفة أهمها:

✓ **من حيث تاريخ الاستحقاق¹:**

- قروض طويلة المدى: من 07 سنوات إلى 12 سنة بنسبة فائدة 6%؛
- قروض متوسطة المدى: إلى 05 سنوات بنسبة الفائدة 6.5%؛
- قروض قصيرة المدى: 12 شهر بنسبة الفائدة 9%؛

✓ **من حيث نوعية العملاء:**

- شخص معنوي: منشأة صناعية، فلاحية، تجارية؛
- شخص طبيعي: المستهلكين.

✓ **من حيث نوعية النشاط الممارس من طرف العميل:**

- قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال: وهي من أهم القروض المستعملة في البنك من بينها:

➤ **قروض الصندوق:** والتي تتكون من:

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR غرداية

- تسهيلات الصندوق؛
- القرض الموسمي؛
- تسبيقات على البضائع؛
- تسبيقات على الصفقات العمومية؛
- الخصم التجاري؛

➤ **قروض الالتزام:** يقوم البنك بمنح توقيعه واسمه عن طريق شيك يقدمه الزبون له سمعة طيبة لدى البنك وهي ثلاث انواع:

- الضمان الاحتياطي؛
- الكفالة؛
- القبول.

▪ **القروض الموجهة لتمويل النشاطات الاستثمارية:** وهي قروض المصلحة محل الدراسة: موجهة لتمويل نشاط استثماري للمؤسسة، تختلف هذه الانشطة من مؤسسة إلى أخرى ونجد هذه القروض متوسطة وطويلة الاجل.

ب - خلية القانون والنزاعات¹: تعمل على:

- ✓ التحقق من ضمانات القرض وهذا من أجل التأمين من جميع أخطار عدم السداد بحيث لا يتم دفع القرض للعميل إلا بعد جمع المعلومات الكافية عنه وعن النشاط الممارس من طرفه والتأكد من توفر الضمانات المقدمة من المرافقة لطلب القرض؛
- ✓ متابعة القرض بحيث إذا لم يسدد الزبون بقسط واحد للبنك فهذا الاخير حق فسخ عقد القرض وهذا ما ينص عليه قانون القرض؛

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR غرداية

✓ تحصيل الديون بحيث إذا إمتع الزبون عن تسديد الدين فإنه تتم متابعته قضائياً وذلك بإتباع الإجراءات التالية:

_الحجز على الرهن ثم بعث إنذار إلى العميل إذا لم يرد عليه من خلال 15 يوم يتم متابعة الإجراءات القانونية من أجل الحفاظ على حقوق البنك ويتم شهر إفلاس العميل؛

_تجميد حسابات الزبون وهذا في الحالات التالية:

▪ إذا لم يسدد الزبون ما عليه لمصلحة الضرائب يقوم البنك بتجميد حسابه والدفع لمصلحة الضرائب ما عليه من ديون وهذا بعد التأكد من أن الزبون له رصيد لدى البنك ثم إعلامه بأن حسابه قد جمد وإذا لم يرد العميل بعد 08 أيام يتم دفع دين الضرائب عن طريق صك للخزينة؛

▪ في حالة ما إذا كان للعميل دين لدى البنوك الأخرى فإنه يتم تجميد حسابه؛

▪ ضياع الشيك فعندما يضيع للعميل صك يجب عليه الإتصال بالبنك وكتابة عارضة بإسم ولقب ورقم صك العميل؛

▪ حالة ما إذا توفي العميل يجمد حسابه كذلك ويقوم البنك بمتابعة كل إجراءات الملف المقدم من طرف الورثة ويتأكد من أن هذا العميل ليس لديه دين إتجاه جهة أخرى، ومنه يتم تسليم الرصيد إلى الورثة.

ب_ مصلحة الإدارة:

وتتكون مصلحة الإدارة من خلية خاصة بالمراقبة وهذه الخلية تكون تحت مسؤولية المدير مباشرة ومن مهامها:

- تركيب وإرسال دفاتر اليومية وإنجاز الأشغال الملحقة؛
- ملاحظة وإستخراج ومتابعة وتسوية كل خطأ أو فروق في دفاتر اليومية؛
- التأكد من أن كل العمليات المسجلة محاسبياً تم إجراؤها فعلياً؛

- المصادقة على الإمضاءات والأختام المتواجدة على الأوراق المحاسبية؛
- التأكد من التوازن المحاسبي للميزانية العامة؛
- السهر على إرسال دفتر اليومية إلى المديرية المحاسبية في الآجال المحددة.¹

المطلب الثاني: المقابلة وتحليلها

تمثلت عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز الدراسة الميدانية على المقابلة الشخصية مع المدقق الداخلي، وهذا للحصول على المعلومة المباشرة من أجل شرح الأسئلة للوصول إلى إجابات تمكننا من الوصول إلى نتائج دقيقة.

الفرع الأول: أداة الدراسة

في هذا المطلب سيتم التعريف بالمقابلة عموماً ثم التطرق إلى أهم الخطوات التي تم بها تحصيل المعلومات من المؤسسة محل الدراسة والتحليل الخاص بها.

أولاً: تعريف المقابلة

المقابلة هي محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث.

ثانياً: خطوات إجرائها

- أ_تحديد الأشخاص المعنيين بالمقابلة: قمنا بتحديد (المدقق الداخلي) لأنه محل دراستنا.
- ب_تحديد واعداد قائمة الأسئلة والاستفسارات: بعد إعداد قائمة الأسئلة قمنا بالذهاب إلى البنك محل الدراسة وتركنا نسخة للمدقق الداخلي بسبب صعوبة الالتقاء به.

¹ معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR غرداية

ج_ تحديد مكان ووقت المقابلة بما يتناسب مع المدقق الداخلي: تمت المقابلة في مكان عمل المدقق الداخلي لتوفير الهدوء اللازم ولأهمية المعلومات المقدمة من طرفه.

د_ تنفيذ المقابلة واجرائها: من خلال اختيار العبارات المناسبة للمقابلة تركنا للمدقق الداخلي المجال مفتوح للإجابة وطلبنا منه التوضيح واعطاء أمثلة إن أمكن ذلك.

هـ_ تسجيل وتدوين المعلومات: تم تسجيل المعلومات والإجابات أثناء الملاحظة مباشرة ويكون ذلك على أوراق محددة سلفاً، وتوضيح الإجابة أمام كل منها وكذلك الملاحظات الإضافية.

الفرع الثاني: تحليل المقابلة حول دور التدقيق الداخلي في التقليل من تعثر القروض المصرفية

لقد ورد في هذه المقابلة مجموعة أسئلة موجهة حسب ارتباط التدقيق الداخلي مع معايير الدولية للتدقيق الداخلي، كما إستهدفت تقييم العلاقة بين المدقق الداخلي ومجلس ولجنة التدقيق في البنك (غرداية DABR).

أولاً: نتائج المقابلة مع المدقق الداخلي

السؤال الأول: من منطلق المعايير العالمية المنظمة للعمل ما هو الدور الأساسي للمدقق الداخلي في عملية منح القروض البنكية؟

الإجابة: الدور الأساسي للمدقق فهو العمل على مراجعة القوائم المالية بصورة دقيقة وذلك لإكتشاف أي خلل أو محاولة إحتيال فيما يخص عملية منح القروض وتسجيلها في تقرير أقدمه للمدير العام والمصالح المعنية بالتقرير.

السؤال الثاني: هل القروض المتعثرة تشكل خطر على رأس مال البنك؟

الإجابة: تشكل القروض المتعثرة خطرا كبيرا خصوصا إذا كانت القروض الممنوحة كبيرة وموجهة لإستثمارات طويلة الأجل.

_حسب ذلك هل لديك إطلاع كافي بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي؟

الإجابة: نعم لدي اطلاع بهذه المعايير خاصة بأئني اعتمدها في أداء مهامي لكن بشكل يناسب النظام الجزائري.

السؤال الثالث: ما تأثير الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في عملية المراجعة ككل في البنك؟

_حسب ذلك كيف تتم الرقابة على هذا الإلتزام؟

الإجابة: في الأصل العمل بهذه المعايير يجنب البنك الوقوع في عمليات الغش والإحتيال، "أما في البنوك الجزائرية فليس لها تأثير كبير".

_أما الرقابة على توزيع هذه المسؤوليات فهي لا توجد.

السؤال الرابع: هل الوسائل الوقائية لها أهمية في تجنب تعثر القروض البنكية؟

_وفقا لذلك هل تتوفر الموارد اللازمة للقيام بواجباتكم بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية؟

الإجابة: نعم لأن الوسائل الوقائية وضعت لهذا الغرض ألا وهو إكتشاف الأخطاء بشكل مبكر.

_أما عن الموارد اللازمة للقيام بواجباتنا فهي شبه معدومة.

السؤال الخامس: الأحكام والقرارات الرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون حسب رأيك كمدقق

داخلي هل تتميز بالشفافية والشرح الكافي؟

الإجابة: بطبيعة الحال لكون هذه الإجراءات من القانون الداخلي للبنك.

السؤال السادس: في حالة وجود مخاطر بالنسبة لمنح القروض متوقعة هل يتم الإفصاح

عليها؟

_حسب ذلك وفي حالة وقوع هاته المخاطر من لديه الحق بمحاسبة المتسبب؟

الإجابة: يتم الإفصاح عن المخاطر القائمة فقط أما المتوقعة فهي جزء من مهمني كمدقق داخلي.

_مجلس الإدارة هو من لديه الحق في محاسبة المتسبب وأيضا حسب طبيعة الخطر فان كان يمس المجمع فالجمعية العامة هي من لديها الحق في محاسبة المتسبب.

السؤال السابع: إذن هل لدى مؤسستكم مصلحة خاصة بإدارة مخاطر تعثر القروض؟

الإجابة: لا توجد بالمؤسسة مصلحة خاصة بإدارة هذه المخاطر، المدقق الداخلي هو مسير الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة واعتبرها من مهامه المكلف بها.

السؤال الثامن: كيف يتم التصرف في حالة وجود تصرفات غير قانونية مخالفة لأخلاقيات المهنة؟

الإجابة: هنا المدير العام هو من يتصرف اما بالفصل أو التعويض.

السؤال التاسع: يقدم المدقق الخارجي تقرير عن القوائم المالية لمجلس الإدارة والمتعامل، من يقوم بالتأكد من سلامة هاته التقارير المالية؟

_حسب ذلك في حالة عدم اكتشاف الأخطاء من طرف المدقق الخارجي من يقوم بمساءلته ومحاسبته؟

الإجابة: انا بصفتي المدقق الداخلي للبنك ومن صلاحياتي التأكد من سلامة هاته التقارير المالية لأنها هي التي تعطي الصورة الحقيقية عن وضعية البنك.

_اما في حالة عدم اكتشافه للأخطاء فمن مهام مجلس الإدارة التأكد من سلامة التقارير المالية وهي من لها الحق في مساءلته.

السؤال العاشر: يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير مخاطر التعثر بالبنك؟

الإجابة: نعم لأن المدقق الداخلي يعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم للتقييم والتحقق من كافة الأنظمة التي تحكم تسيير مخاطر التعثر والعمل على تحسينها في البنك.

ثانياً: تحليل المقابلة

- من خلال نتائج هذه المقابلة فيما يخص دور التدقيق الداخلي كآلية في التقليل من تعثر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (غرداية)، فإن الملاحظ أن وظيفة التدقيق الداخلي تحظى بأهمية معقولة، حيث أنها تابعة مباشرة للرئيس المدير العام الذي يعتبر رئيس مجلس الإدارة مما يؤكد استقلالية المدقق الداخلي
- إن إتباع المدقق الداخلي للمعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي يعتبر محدود لوجود بعض النقائص، كما أنه لا تتوفر تعليمات أو أوامر من داخل البنوك الجزائرية تفرض على المدقق الداخلي إتباع المعايير الدولية للمهنة، مما يخلق بعض التهاون لدى المدقق الداخلي اتجاه هذه المعايير المهمة لنجاح وظيفته (بشكل مبهم).
- والملاحظ أيضاً أن المدقق الداخلي يعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية، لكن قيامه بهذه المهمة تبقى محدودة خاصة فيما يتعلق بالإلتزام بالمعايير الدولية في هذا المجال، وهذا راجع لضعف وسوء التسيير داخل المؤسسات الجزائرية بصفة عامة، وهذا يشكل بالتأكيد نقطة ضعف في التطبيق الفعال لمبادئها، والتي صرح بها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين.

بعد اعتمادنا على أساليب المقابلة والملاحظة وصلنا الى النتائج التالية:

- يعتبر التدقيق الداخلي مرجعاً أساسياً للمعلومات الدقيقة والصحيحة بحيث تمكن متخذ القرار من الإعتماد عليها لبناء قرار على أساس متين.
- ومن خلال المقابلة تبين أن التدقيق الداخلي له دور هام في التقليل من تعثر القروض من خلال الخدمات الإستشارية التي يقدمها المدقق الداخلي سواء للمدير أو رؤساء

المصالح، فتعتبر خلية التدقيق الداخلي أداة مساعدة تلجأ إليها أو تستشيرها عند اتخاذ القرارات.

- ومن خلال الملاحظة والمقابلة وبالإضافة إلى الدور الرقابي الذي يلعبه المدقق الداخلي نجد أن التدقيق الداخلي يتجسد في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار ابتداء من تحديد المشكل الى غاية تقييم القرار.
- يتم الإستعانة بنتائج وأعمال المدقق الداخلي في البنك إما لمواجهة مخاطر معينة أو المبادرة في تجسيد خطوات تحسينية معينة، وهذا بدوره من الركائز الأساسية في إدارة المخاطر مما يساهم بالتطبيق السليم لمبادئ المعايير الدولية.
- من خلال المقابلة والإطلاع على الوثائق وما وجدنا داخل خلية التدقيق الداخلي تبين أن المدقق الداخلي للبنك يتمتع بالنزاهة والموضوعية في أداء مهامه وهذا نظرا لخبرته الطويلة ومتمكن في أداء عمله وذلك لاتباعه لمختلف المعايير بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال البنك والمتعاملين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فان إلتزام البنك بتطبيق المعايير الدولية يؤدي بالضرورة الى رفع جودة تقارير التدقيق الداخلي بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

ثالثا: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: "يتمثل الدور الأساسي للتدقيق الداخلي في عملية تدقيق القوائم المالية للمتعاملين".

هناك دور كبير للمدقق الداخلي في عملية تحديد مخاطر القروض وذلك من خلال التحقق من المراجعة اليومية للقوائم المالية والمركز المالي للمتعاملين بشأن عملية منح القروض، كما يركز في عمله بشأن إدارة عملية منح القروض على توفير تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات، والمراجعة الداخلية في البنك؛

الفرضية الثانية: "القروض المتعثرة هي السبب الرئيسي لتآكل رأس مال البنك".

يعرف رأس مال البنك بأنه الفرق بين أصول البنك والتزاماته، ومن هذا المنطلق فإن القروض المتعثرة الغير مسترجعة تسبب خسائر كبيرة لها أثر سلبي وخطير على رأس مال البنك؛

الفرضية الثالثة: "الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق له دور في تفعيل عملية المراجعة للبنك".

يتبنى المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية، كما أنه يبذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات المراجعة الداخلية، أي أن أداءه يتسم بالموضوعية والحياد والنزاهة، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي؛

الفرضية الرابعة: "الوسائل الوقائية لها أهمية في تفعيل دور التدقيق الداخلي للبنك".

هناك وعي لدى الإدارة بأهمية التدقيق الداخلي في البنك، وأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية، كما يقوم المدقق الداخلي بإتخاذ كافة إجراءات الوقاية من تعثر القروض.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وإختبار الفرضيات

سنقوم من خلال هذا المبحث تسليط الضوء عن واقع هذه الوظيفة على مستوى وكالة غرداية من خلال توزيع إستبيان على موظفي وإطارات مصلحة التفتيش والتدقيق الداخلي بالبنك والبالغ عددهم 25 موظف وإطار.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية

تم إعداد إستبيان حول "دور التدقيق الداخلي في خفض تعثر القروض المصرفية" وتوزيعه على عينة الدراسة والمتمثلة في 25 موظف وإطار بمصلحة التفتيش والتدقيق الداخلي الجهوية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بگرداية.

الفرع الأول: خصائص وسمات عينة الدراسة:

يمكن تلخيص خصائص وسمات عينة الدراسة من خلال:

- الجنس؛
- العمر؛
- المؤهل العلمي؛
- سنوات الخبرة؛
- عدد الدورات التدريبية؛
- مجال الدورات التدريبية.

1_ توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

| النسبة (%) | التكرار | الجنس |
|------------|---------|---------|
| 79.2 | 19 | ذكر |
| 20.8 | 5 | أنثى |
| 100 | 24 | المجموع |

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن عدد العاملين بينك بدر من الذكور قد بلغ ما نسبته 79.2% من مجموع العينة الكلي، أما بالنسبة للإناث فقد بلغت النسبة 20.8% من المجموع الكلي.

2_ توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول رقم (03): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

| العمر | التكرار | النسبة (%) |
|------------|---------|------------|
| أقل من 30 | 7 | 29 |
| 31-40 | 9 | 38 |
| 41-50 | 5 | 21 |
| أكبر من 50 | 3 | 13 |
| المجموع | 24 | 100 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss
الملاحظ من الجدول أن الفئة العمرية ما بين 31 و40 سنة هي الأكثر، ويرجع ذلك لطبيعة وظيفة التدقيق الداخلي التي تتطلب إنقضاء سنوات خبرة طويلة في العمل قبل تكليفهم بمهام ذات مسؤولية كبيرة.

3_ توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

الجدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة (%) |
|---------------|---------|------------|
| ثانوي | 3 | 13 |
| جامعي | 21 | 87 |
| دراسات عليا | 0 | 0 |
| المجموع | 24 | 100 |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أن 87% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي "جامعي"، و13% من عينة الدراسة يحملون مؤهلا علمي "ثانوي"، وهذا يدل على وجود كفاءة علمية في عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة بأمانة على فقرات الاستبيان.

4_ توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية:

الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة المهنية.

| النسبة % | التكرار | الخبرة المهنية |
|----------|---------|----------------|
| 25 | 6 | أقل من 5 سنوات |
| 33 | 10 | من 5-10 سنوات |
| 42 | 8 | أكثر من 11 سنة |
| 100 | 24 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss من خلال الجدول نلاحظ ان 42% من عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية تزيد عن 11 سنة، وهذا يعكس مدى قدرتهم على فهم موضوع الدراسة وإدراك دور المدقق الداخلي في إدارة مخاطر التعثر بما يمكنهم من القيام بمهامهم على أكمل وجه.

5_ توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية:

الجدول رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب عدد الدورات التدريبية.

| النسبة % | التكرار | عدد الدورات |
|----------|---------|-----------------|
| 33 | 8 | أقل من دورتين |
| 38 | 9 | من 3-6 دورات |
| 29 | 7 | أكثر من 7 دورات |
| 100 | 24 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أن 33% تلقوا أقل من دورتين في مجال عملهم، و38% من مجتمع الدراسة بلغ عدد الدورات التي إلتحقوا بها في مجال عملهم من 3-6 دورات، و29% من مجتمع الدراسة بلغ عدد الدورات التي إلتحقوا بها في مجال عملهم أكثر من 7 دورات.

6_ توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التدريبية:

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب مجال الدورات التدريبية

| النسبة % | التكرار | مجال الدورة |
|----------|---------|----------------|
| 25% | 6 | صيانة الحواسيب |
| 54.2 | 13 | تدقيق |
| 20.8 | 5 | محاسبة |
| 100 | 24 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات برنامج spss

نلاحظ أن أعلى نسبة من حيث مجال الدورات التدريبية التي قامت بها عينة الدراسة كانت في مجال التدقيق الداخلي، كما أن نسبة مجال الدورات في التدقيق الداخلي والمحاسبة مجتمعة بلغت 75% وهذا راجع لطبيعة التدقيق المحاسبية.

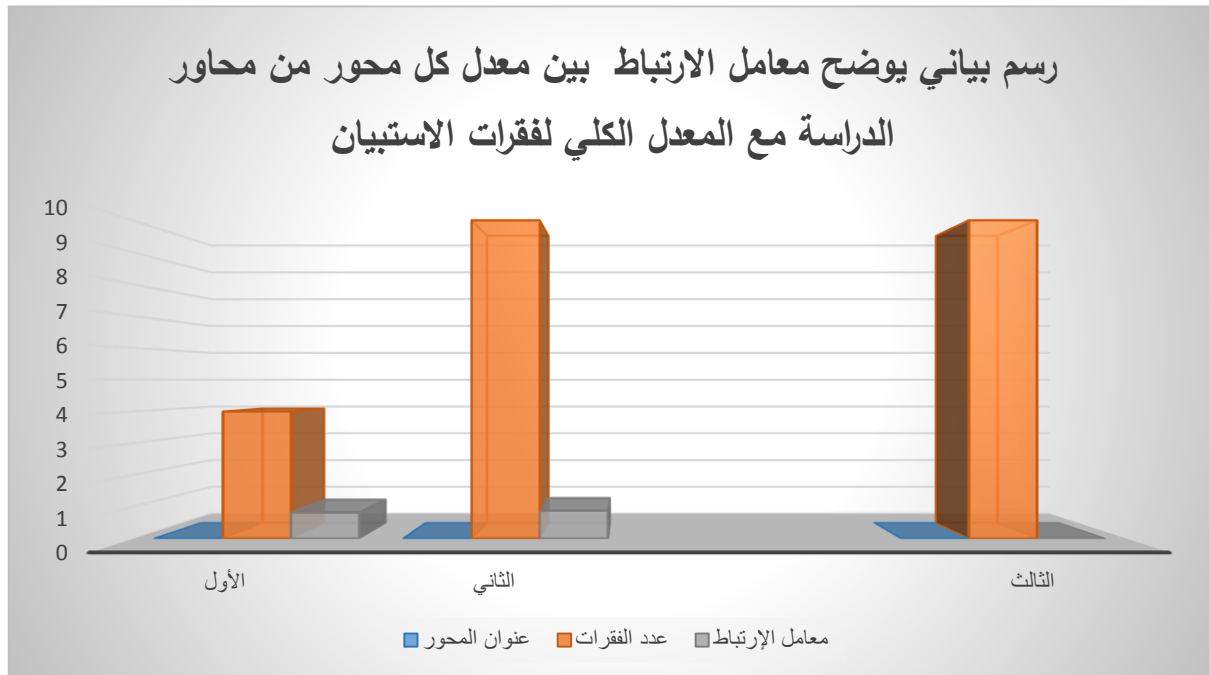
الفرع الثاني: المعالجة الإحصائية وصدق وثبات الإستبيان

نظرا لأهمية القرارات التي تتخذ بناء على نتائج التطبيق، فإن إختيار أدوات مناسبة ذات جودة عالية يعتبر الأساس في الوصول إلى نتائج دقيقة موثوق بها وقد حدد الإحصائيون عددا من الخصائص التي تميز أداة القياس الجيدة، ومن هذه الخصائص أن تكون ثابتة وصادقة وموضوعية وفعالة، وسنسقط في هذا المبحث خاصيتين من أهم خصائص أدوات القياس وهما الثبات والصدق على أداة الدراسة المستخدمة، وهذا يكون من خلال تقديرهما باستخدام برنامج spss.

أولاً: صدق الإستبيان

الجدول رقم (08): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبيان.

| المحور | عنوان المحور | عدد الفقرات | معامل الارتباط | القيمة الاحتمالية |
|--------|---|-------------|----------------|-------------------|
| الأول | واقع تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية" | 4 | 0,820 | 0.000 |
| الثاني | مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في تفعيل إدارة مخاطر تعثر القروض في البنك | 10 | 0,875 | 0.000 |
| الثالث | مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الإستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة مخاطر التعثر في BADR "غرداية" | 10 | 0.916 | 0.000 |



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من الجدول والشكل نلاحظ أن معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة عند مستوى دلالة 0.05 حيث إن القيمة الإحتمالية لكل فقرة أقل من 0.05 وهو ما يثبت صدق أداة الدراسة.

ثانياً: التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب تحليل إجابات أفراد العينة على متغيرات كل محور من محاور الإستبيان بالإعتماد على مقاييس التشتت (الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي).

1_ تحليل إجابات المحور الأول

الجدول رقم (09): إجابات المحور الأول: "واقع تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (غرداية)"

| الفقرة | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الاتجاه |
|--------------|---------|-------|-------|-----------|-----------------|-------------------|---------|
| a1 | التكرار | 24 | 0 | 0 | 2.92 | 0.28 | موافق |
| | النسبة% | 100 | 0 | 0 | | | |
| a2 | التكرار | 24 | 0 | 0 | 2.92 | 0.28 | موافق |
| | النسبة% | 100 | 0 | 0 | | | |
| a3 | التكرار | 17 | 6 | 1 | 2.67 | 0.57 | موافق |
| | النسبة% | 71 | 25 | 4 | | | |
| a4 | التكرار | 14 | 6 | 4 | 2.42 | 0.78 | موافق |
| | النسبة% | 58 | 25 | 17 | | | |
| المعدل الكلي | | | | | 2.73 | 0.47 | موافق |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على إتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي 2.73 أي أنه يتم الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية" إضافة إلى أن هذه المعايير تلعب دور كبير في تفعيل إدارة

مخاطر تعثر القروض البنكية وذلك بناء على التحليلات والتقويمات الموضوعية والملائمة لإدارة المخاطر البنكية، وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري 0.47 وهو مقبول. أما بالنسبة لفقرات المحور الأول فقد حازت الفقرات (a1. a2) التي تنص على (يلتزم المدقق الداخلي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي عند أدائه لمهامه، تتميز وظيفة التدقيق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي) على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي 2.92 وهي أعلى من المتوسط الحسابي الكلي 2.80 أي أن المدققين الداخليين في بنك بدر يلتزمون بتطبيق المعايير المهنية للتدقيق الداخلي بهدف ضمان السير الحسن للمهام، والوصول إلى إدارة مخاطر التعثر أكثر فاعلية، وهو ما يؤكد الانحراف المعياري الذي بلغ 0.47 والتوجه كان موافق.

1_ تحليل إجابات المحور الثاني

الجدول رقم (10): إجابات المحور الثاني "مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في التقليل من مخاطر تعثر القروض في البنك".

| الفقرة | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الإتجاه |
|--------|---------|-------|-------|-----------|-----------------|-------------------|---------|
| b1 | التكرار | 20 | 3 | 1 | 2.79 | 0.51 | موافق |
| | النسبة% | 83 | 13 | 4 | | | |
| b2 | التكرار | 23 | 1 | 0 | 2.96 | 0.20 | موافق |
| | النسبة% | 96 | 4 | 0 | | | |
| b3 | التكرار | 19 | 2 | 3 | 2.67 | 0.70 | موافق |
| | النسبة% | 79 | 8 | 12 | | | |
| b4 | التكرار | 19 | 4 | 1 | 2.75 | 0.53 | موافق |
| | النسبة% | 79 | 6 | 4 | | | |
| b5 | التكرار | 14 | 6 | 4 | 2.42 | 0.78 | موافق |
| | النسبة% | 58 | 25 | 17 | | | |
| b6 | التكرار | 18 | 3 | 3 | 2.63 | 0.71 | موافق |
| | النسبة% | 75 | 12 | 12 | | | |
| b7 | التكرار | 22 | 1 | 1 | 2.88 | 0.45 | موافق |

| | | | | | | | |
|-------|------|------|----|---|----|----------|--------------|
| | | | 4 | 4 | 92 | النسبة % | |
| موافق | 0.20 | 2.96 | 0 | 1 | 23 | التكرار | b8 |
| | | | 0 | 4 | 96 | النسبة % | |
| موافق | 0.20 | 2.96 | 0 | 1 | 23 | التكرار | b9 |
| | | | 0 | 4 | 96 | النسبة % | |
| موافق | 0.69 | 2.71 | 3 | 1 | 20 | التكرار | b10 |
| | | | 13 | 4 | 83 | النسبة % | |
| موافق | 0.69 | 2.76 | | | | | المعدل الكلي |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يتضح لنا من الجدول أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على إتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي 2.76، أي أن نشاط التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية"، ساهم في تحسين إدارة المخاطر وتفعيل أنظمة الرقابة الداخلية وذلك من خلال وضع خطة تدقيق مدروسة جيدا وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري 0.69 وهو مقبول.

أما بالنسبة لفقرات المحور الثاني فقد حازت الفقرات (b2, b7, b8) التي تنص على (يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط تعثر القروض المصرفية ، يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك، من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفعالية النتائج) على أعلى القيم للمتوسط الحسابي (2.875 و 2.958) وهي أعلى من المتوسط الحسابي الكلي (2.76) أي أن نشاط التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير وفعال في إدارة المخاطر البنكية وهو ما يؤكد الانحراف المعياري الذي يتراوح ما بين (0.20 الى 0.45) والتوجه كان "موافق".

3_ تحليل إجابات المحور الثالث

الجدول رقم (11): إجابات المحور الثالث " مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة مخاطر التعثر في البنك "

| الفقرة | المقياس | موافق | محايد | غير موافق | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الإتجاه |
|--------------|----------|-------|-------|-----------|-----------------|-------------------|---------|
| c1 | التكرار | 24 | 0 | 0 | 2.92 | 0.28 | موافق |
| | النسبة % | 100 | 0 | 0 | | | |
| c2 | التكرار | 17 | 6 | 1 | 2.67 | 0.57 | موافق |
| | النسبة % | 71 | 25 | 4 | | | |
| c3 | التكرار | 18 | 2 | 1 | 2.83 | 0.48 | موافق |
| | النسبة % | 75 | 8 | 4 | | | |
| c4 | التكرار | 18 | 3 | 3 | 2.63 | 0.71 | موافق |
| | النسبة % | 75 | 13 | 13 | | | |
| c5 | التكرار | 23 | 1 | 0 | 2.96 | 0.20 | محايد |
| | النسبة % | 96 | 4 | 0 | | | |
| c6 | التكرار | 21 | 0 | 3 | 2.75 | 0.68 | موافق |
| | النسبة % | 87.5 | 0 | 12.5 | | | |
| c7 | التكرار | 21 | 2 | 1 | 2.83 | 0.48 | موافق |
| | النسبة % | 88 | 8 | 4 | | | |
| c8 | التكرار | 21 | 3 | 0 | 2.88 | 0.34 | موافق |
| | النسبة % | 87.5 | 12.5 | 0 | | | |
| c9 | التكرار | 21 | 3 | 0 | 2.88 | 0.34 | موافق |
| | النسبة % | 87.5 | 12.5 | 0 | | | |
| c10 | التكرار | 20 | 1 | 3 | 2.71 | 0.69 | موافق |
| | النسبة % | 83 | 4 | 13 | | | |
| المعدل الكلي | | | | | | | موافق |
| | | | | | | | 0.24 |
| | | | | | | | 2.80 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من الجدول أن آراء أفراد العينة المدروسة كانوا على إتفاق حول هذا المحور بمتوسط حسابي كلي 2.80 وهو إثبات على مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الإستجابة لها والدور الذي تلعبه في تفعيل إدارة المخاطر، وهذا ما يوضحه المستوى الكلي للانحراف المعياري 0.24 وهو مقبول.

أما بالنسبة لفقرات المحور الثالث فقد حازت الفقرات (C1, C5) التي تنص على (تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس مخاطر تعثر القروض ، يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة للتعثر بغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي)، على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي 2.92 و 2.96 وهي أعلى من المتوسط الحسابي الكلي 2.80 وهو ما يؤكد الانحراف المعياري الذي بلغ 0.28 و 0.20 والتوجه كان موافق.

المطلب الثاني: إختبار الفرضيات

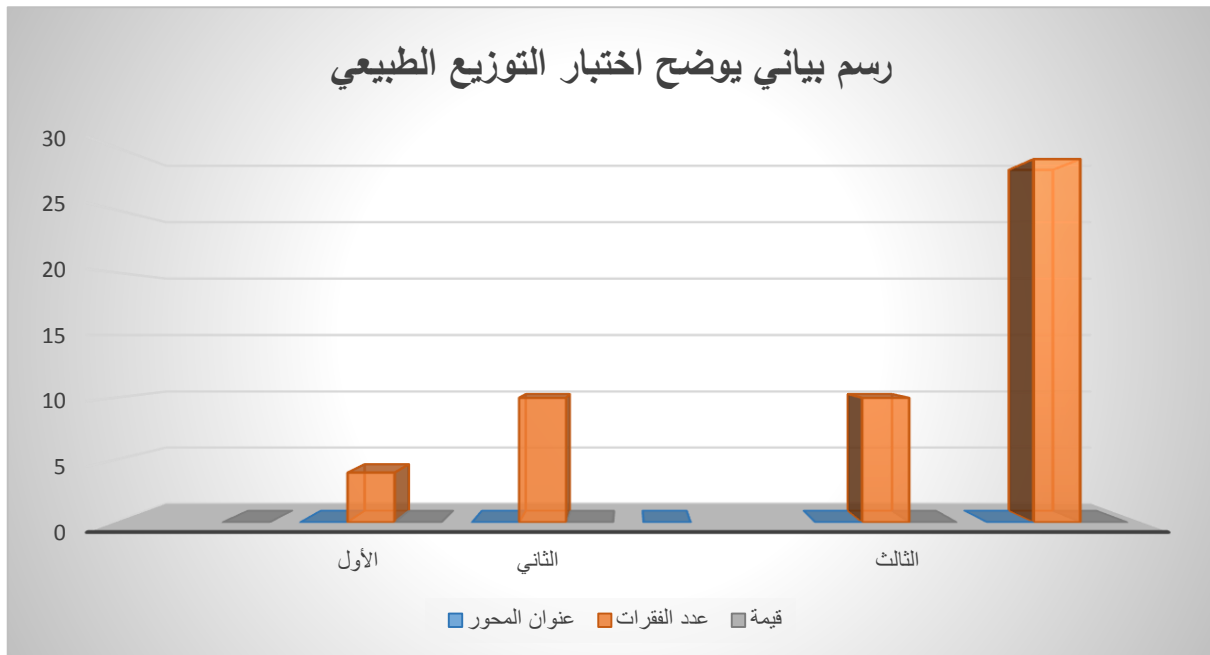
يتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة نوع البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة من أجل تحديد نوع الإختبارات الإحصائية اللازمة لتحليل فقرات الإستبيان وإختبار الفرضيات، ثم سنتطرق بعد ذلك لتحليل فقرات محاور الإستبيان ومناقشة الفرضيات من أجل إثباتها أو نفيها وذلك عن طريق إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة وذلك من خلال ثلاث نقاط، الأولى إختبار التوزيع الطبيعي والثانية تحليل فقرات الدراسة وإختبار فرضياتها، والثالثة والأخيرة تحليل محاور الدراسة مجتمعة.

الفرع الاول: إختبار التوزيع الطبيعي (إختبار 1-Sample K-S)

يعرض إختبار (كولمجروف- سمرنوف) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو إختبار ضروري في حالة إختبار الفرضيات لأن معظم الإختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً ويوضح الجدول التالي نتائج الإختبار.

الجدول رقم (12): إختبار التوزيع الطبيعي.

| المحور | عنوان المحور | عدد الفقرات | قيمة Z | القيمة الإحتمالية |
|--------|--|-------------|--------|-------------------|
| الأول | واقع تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 4 | 1.17 | 0.128 |
| الثاني | مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في التقليل من مخاطر تعثر القروض في البنك | 10 | 0.94 | 0.343 |
| الثالث | مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الإستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة مخاطر التعثر في البنوك | 10 | 1.23 | 0.098 |
| | جميع المحاور | 29 | 0.90 | 0.394 |



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن القيمة الإحتمالية لكل محور أكبر من 0.05 ($sig > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب إستخدام الإختبارات المعلمية.

الفرع الثاني: تحليل فقرات الدراسة

في إختبار الفرضيات تم استخدام إختبار "T" لتحليل فقرات الإستبيان، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى المعنوية أقل من 0.05، والوزن النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، والوزن النسبي أقل من 60%، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05.

1_ إختبار الفرضية الأولى: "واقع تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (غرداية)"

الجدول رقم (13): إختبار الفرضية الأولى.

| الفرقة | عنوان الفرقة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التوازن النسبي | قيمة T | قيمة الإحتمال |
|---------------|--|-----------------|-------------------|----------------|--------|---------------|
| a1 | يلتزم المدقق الداخلي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي عند أداءه لمهامه | 2.92 | 0.28 | 97.33 | 15.91 | 0.00 |
| a2 | تتميز وظيفة التدقيق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي | 2.92 | 0.28 | 97.33 | 15.91 | 0.00 |
| a3 | يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في البنك من خلال النظام 08-11 | 2.67 | 0.57 | 89 | 5.78 | 0.00 |
| a4 | يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي في كل وكالات البنك التابعة له | 2.42 | 0.78 | 80.67 | 2.63 | 0.015 |
| المجموع الكلي | | 2.73 | 0.47 | 91.08 | 10.05 | 0.00 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول أن آراء المستجيبين في جميع فقرات المحور الأول إيجابية حيث وجد أن قيمة الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، ومستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، بمعنى أن أفراد مجتمع الدراسة يتفقون على (واقع تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية") بوزن نسبي قدره 91.08%، وهذا يشير إلى وعي المدققين الداخليين بأهمية دورهم ووظيفتهم بالنسبة للبنك.

كما إتفق أفراد العينة على أن (يلتزم المدقق الداخلي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي عند أداءه لمهامه) بوزن نسبي 97.33%، وهذا يوضح أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في البنك، حيث يعمل هذا الأخير على زيادة كفاءة المدققين الداخليين بتدريبهم المستمر في هذا المجال، بهدف تفعيل إدارة مخاطر التعثر لتحقيق الهدف المرجو وهو الإستمرارية، وعلى أن يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداءه لمهامه.

وإتفقوا أيضا على ان (يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي في كل وكالات البنك التابعة له) بوزن نسبي قدره 80.67%، وهو ما يدل على مدى السير الحسن لوظيفة التدقيق الداخلي ببنك بدر "غرداية".

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول هو 2.73، والانحراف المعياري 0.47 ما يدل على توافق إجابات عينة الدراسة، والوزن النسبي 91.08% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، كما أن مستوى الدلالة يساوي 0.00 وهو أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم تبني معايير أداء واضحة للتدقيق الداخلي بصورة جيدة، وهو ما يثبت قبول الفرضية الأولى (واقع تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية").

2_ اختبار الفرضية الثانية "مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في التقليل

من مخاطر تعثر القروض في البنك" عند مستوى دلالة 0.05

تم إستخدام إختبار "T" للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في فقرات المحور الأول.

الجدول رقم (14): إختبار الفرضية الثانية.

| الفقرة | عنوان الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التوازن النسبي | قيمة T | قيمة الإحتمال |
|---------------|--|-----------------|-------------------|----------------|--------|---------------|
| b1 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق السنوية وفقاً للمخاطر المدروسة | 2.79 | 0.51 | 93 | 7.62 | 0.00 |
| b2 | يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط تعثر القروض المصرفية | 2.96 | 0.2 | 98.67 | 23 | 0.00 |
| b3 | تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم لإجراءات تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك | 2.67 | 0.7 | 89 | 4.65 | 0.00 |
| b4 | تستند خطة نشاط التدقيق الداخلي على تقييم مخاطر تعثر القروض بشكل دوري | 2.75 | 0.53 | 91.67 | 6.91 | 0.00 |
| b5 | يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية | 2.42 | 0.78 | 80.67 | 2.63 | 0.015 |
| b6 | يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من مخاطر تعثر القروض (الحد المقبول) | 2.63 | 0.71 | 87.67 | 4.31 | 0.00 |
| b7 | يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك | 2.88 | 0.45 | 96 | 9.56 | 0.00 |
| b8 | من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفعالية النتائج | 2.96 | 0.2 | 98.67 | 23 | 0.00 |
| b9 | يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية | 2.96 | 0.2 | 98.67 | 23 | 0.00 |
| b10 | يساهم المدقق الداخلي مع الإدارة العليا في فحص وتقويم سلامة نظام تسيير مخاطر تعثر القروض | 2.71 | 0.69 | 90.33 | 5.03 | 0.00 |
| المجموع الكلي | | 2.77 | 0.49 | 92.43 | 10.97 | 0.00 |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول يتبين لنا أن آراء المستجيبين في جميع فقرات المحور الأول إيجابية حيث وجد أن قيمة الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، ومستوى

الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05، بمعنى أن أفراد مجتمع الدراسة يتفقون على "مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في التقليل من مخاطر تعثر القروض في البنك" بوزن نسبي قدره 91% وهذا يشير إلى أهمية التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر تعثر القروض، إنطلاقاً من تطبيق نظام محكم لأنشطة التدقيق الداخلي بالبنك.

كما تبين ان النتائج أن أعلى قيمة للوزن النسبي كانت 98.67% في الفقرات (b2, b8, b9) ومستوى الدلالة 0.00 وهو أقل من 0.05 مما يدل على أن أفراد العينة في إتفاق على أن (يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط تعثر القروض المصرفية، ومن مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى إنجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفاعلية النتائج، وأيضا يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية)، وهو ما يبرز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر تعثر القروض بالبنك وذلك بالتقييم الجيد ورسم الخطط وإعداد التقارير وإيصالها للجهات المعنية.

كما يوافق أفراد العينة إيجاباً على الفقرة (b7) بوزن نسبي قدره 96% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، ومستوى دلالة قدره 0.00 وهو أقل من 0.05، وهو ما يوضح أن (يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك)، كما إتفق أفراد العينة على أن (قسم التدقيق الداخلي يقوم بإعداد خطة التدقيق السنوية وفقاً للمخاطر المدروسة) بوزن نسبي قدره 93% ومستوى دلالة 0.00 وهو أقل من 0.05.

في حين أن أقل القيم للوزن النسبي كانت في الفقرات (b5, b6) ب 80.67% و 87.67% لكنها أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، وكذلك القيمة الإحتمالية أقل من 0.05، ما يدل على أنه (يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، كما يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من المخاطر "الحد المقبول").

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في التقليل من مخاطر تعثر القروض في البنك) تساوي

2.77، والوزن النسبي يساوي 92.43% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الانحراف المعياري 0.49 وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر تساعد في تفعيل إدارة مخاطر تعثر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (غرداية) عند مستوى معنوية 0.05 وبالتالي قبول الفرضية الثانية.

3_ إختبار الفرضية الثالثة "مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الإستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة مخاطر التعثر في البنك"
الجدول رقم (15): إختبار الفرضية الثالثة.

| الفقرة | عنوان الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | التوازن النسبي | قيمة T | قيمة الإحتمال |
|--------|--|-----------------|-------------------|----------------|--------|---------------|
| c1 | تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس مخاطر تعثر القروض | 2.92 | 0.28 | 97.33 | 15.91 | 0.00 |
| c2 | يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة للقروض، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد منها | 2.67 | 0.57 | 89 | 5.78 | 0.00 |
| c3 | يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير ويدور استشاري في تقليل المخاطر | 2.83 | 0.48 | 94.33 | 8.48 | 0.00 |
| c4 | يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل السبل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة لتعثر القروض | 2.63 | 0.71 | 87.67 | 4.31 | 0.00 |
| c5 | يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة للتعثر | 2.96 | 0.20 | 98.67 | 23 | 0.00 |

| | | | | | | |
|------|-------|-------|------|------|--|-----|
| | | | | | بغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي | |
| 0.00 | 5.44 | 91.67 | 0.68 | 2.75 | يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات تسيير مخاطر التعثر | c6 |
| 0.00 | 8.48 | 94.33 | 0.48 | 2.83 | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير مخاطر التعثر بالبنك | c7 |
| 0.00 | 12.69 | 96 | 0.34 | 2.88 | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير مخاطر التعثر بالبنك | c8 |
| 0.00 | 12.69 | 96 | 0.34 | 2.88 | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك | c9 |
| 0.00 | 5.03 | 90.33 | 0.69 | 2.71 | توجد علاقة بين المدقق الداخلي ومركزية المخاطر في البنك | c10 |
| 0.00 | 12.58 | 93.33 | 0.24 | 2.80 | المجموع الكلي | |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss من خلال الجدول يتبين لنا أن آراء المستجيبين في جميع فقرات المحور الثالث إيجابية حيث وجد أن قيمة الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، ومستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05، بمعنى أن أفراد مجتمع الدراسة يتفقون على (مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة مخاطر التعثر في البنوك) بوزن نسبي قدره 93.33%.

كما تبين النتائج أن أعلى ثلاث قيم للوزن النسبي كانت كما يلي:

في الفقرة (c1) بلغ الوزن النسبي 97.33% ومستوى الدلالة 0.00 وهو اقل من 0.05 مما يدل على أن على أن أفراد العينة في اتفاق على أنه (تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس مخاطر تعثر القروض)؛

في الفقرة (c5) بلغ الوزن النسبي 98.67% ومستوى الدلالة 0.00 وهو اقل من 0.05 مما يدل على أن أفراد العينة في إتفاق على أن (قسم التدقيق الداخلي يساهم بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي)، وهو ما يبين العلاقة التي تربط أنشطة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر بالبنك؛

في الفقرة (c8 و c9) بلغ الوزن النسبي 96% ومستوى الدلالة 0.00 وهو اقل من 0.05 مما يدل على أن أفراد العينة في اتفاق على أنه (يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى إستجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير مخاطر التعثر بالبنك ، كما يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك)، وهو ما يؤكد حرص المدقق الداخلي ومصلحة التدقيق الداخلي بشكل عام على التأكد من مدى إستجابة الإدارة للتوصيات سواء الداخلية أو الخارجية.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الإستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة مخاطر التعثر في البنك) تساوي 2.80 والوزن النسبي يساوي 93.33% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، والقيمة الإحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05، كما بلغ الإنحراف المعياري 0.24 وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على وجود علاقة بين قيام إدارة التدقيق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الإستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة المخاطر في البنك عند مستوى دلالة إحصائية $(\alpha=0.05)$ وبالتالي قبول هذه الفرضية.

الفرع الثالث: تحليل محاور الدراسة مجتمعة

تم استخدام إختبار T للعينة الواحدة والنتائج مبينة في الجدول التالي والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة مرتبة ترتيبا تنازليا حسب الوزن النسبي لكل محور.

الجدول رقم (16): تحليل فرضيات الدراسة "دور التدقيق الداخلي في خفض تعثر القروض المصرفية"

| الترتيب | القيمة الاحتمالية | قيمة T | التوازن النسبي | الانحراف المعياري | المتوسط الحسابي | المحور |
|---------|-------------------|--------|----------------|-------------------|-----------------|---------|
| 3 | 0.00 | 10.05 | 91.08 | 0.47 | 2.73 | الأول |
| 2 | 0.00 | 10.97 | 92.43 | 0.49 | 2.77 | الثاني |
| 1 | 0.00 | 12.58 | 93.33 | 0.24 | 2.80 | الثالث |
| | 0.00 | 11.2 | 92.28 | 0.40 | 2.76 | المجموع |

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS
 يتبين من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع المحاور يساوي 2.76، والوزن النسبي يساوي 92.28% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد 60%، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 كما بلغ الإنحراف المعياري 0.40 وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يدل على أن التدقيق الداخلي له دور في التقليل من تعثر القروض المصرفية.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وعينة الدراسة المتمثلة في عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR "غرداية"، حيث تم الإستعانة بالمقابلة والإستبيان في الدراسة التطبيقية، كما تم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) من أجل إختبار الفرضيات التي ساهمت في تفسير النتائج التي توصلنا إليها، حيث أنه على ضوء نتائج الدراسة توصلنا إلى الإجابة على أسئلة الإشكالية الرئيسية وما تفرع عنها من التساؤلات الفرعية المتمثلة في مدى مساهمة للتدقيق الداخلي في التقليل من تعثر القروض المصرفية. كما توصلنا إلى وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي والمصالح العليا للإدارة وذلك من خلال تبادل المعلومات بهدف التقليل من حدة تعثر القروض البنكية حتى يتمكن البنك من تحقيق أهدافه المتمثلة في الإستمرارية، تحقيق الأرباح والحفاظ على حقوق متعامليه.

الخاتمة

تناولت الدراسة أهمية التدقيق الداخلي في خفض تعثر القروض في البنوك، حيث يمكن القول أن للمدقق الداخلي مساهمة معتبرة في كشف والافصاح عن الاختلالات التي قد توجد، بصفتها المؤشر الأساسي في تدقيق القوائم المالية والمركز المالي للمتعاملين طالبي القروض، وهذا من خلال تلبية الإحتياجات الإئتمانية عن طريق أدائها دور الوساطة المالية وقيامها بالعمليات البنكية، ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه البنوك فهي تواجه اليوم تحديات لضمان بقائها وتحقيق أهدافها بالنظر لتعثر القروض الكبير التي تتعرض له، حيث أنه في ظل تزايد أهمية العمل البنكي تزايدت معه أهمية التدقيق الداخلي، وذلك من أجل التسيير الأمثل للقروض والمحافظة على مصالح البنوك، كما تحولت النظرة لمهنة التدقيق الداخلي من أداة هامشية الى أداة أساسية وأيضاً للضغوطات الدولية من أجل الإلتزام بمعايير السلامة البنكية، كما أصبح المدقق الداخلي مطالب بتحديد عوامل تعثر القروض ومعالجتها أو محاولة تجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها على مستوى البنك، فقد أظهرت النتائج أهمية التدقيق الداخلي داخل البنوك وما تحققه من أهداف كحماية أصول البنك وزيادة الموثوقية بالقوائم المالية ومراجعة مدى التزام البنك بالسياسات والإجراءات والقوانين العالمية داخل البنك.

كذلك بينت مدى مساهمة المدقق الداخلي في التقليل من تعثر القروض البنكية، وذلك من خلال تدقيق القوائم المالية ومدى ملاءمتها لمعايير السلامة المالية مما يساهم في الكشف عن أية محاولة إحتيال أو عدم مطابقة معايير السلامة البنكية، لذا تعتبر الكفاءة المهنية للمدقق عنصراً هاماً في أداء مهامه بشكل مناسب وتشمل الكفاءة في المعرفة والخبرة وإستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف في إدارة التدقيق الداخلي.

النتائج:

في ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1_ هناك دور كبير للمدقق الداخلي في عملية تدقيق القوائم المالية للقروض وذلك من خلال التحقق منها ومن المركز المالي للمتعاملين بشأن عملية منح القروض، كما يركز في عمله بشأن إدارة عملية منح القروض على توفير تأكيد حول موثوقية وملائمة المعلومات، وهو ما

يثبت الفرضية الأولى: "تعتمد البنوك على تدقيق القوائم المالية في عملية الوقاية من تعثر القروض البنكية"؛

2_ يعرف رأس مال البنك بأنه الفرق بين أصول البنك والتزاماته، ومن هذا المنطلق فإن القروض المتعثرة الغير مسترجعة تسبب خسائر كبيرة لها أثر سلبي وخطير على رأس مال البنك، أي ثبات صحة الفرضية الثانية: "تشكل القروض المتعثرة السبب الرئيسي لتآكل رأس مال البنك"؛

3_ يتبنى المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية، كما أنه يبذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بإجراءات التحليل في تطبيق مبادئ عمليات المراجعة الداخلية، أي أن أداءه يتسم بالموضوعية والحياد والنزاهة، حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي، بمعنى قبول صحة الفرضية الثالثة: "هناك ارتباط قوي بين الالتزام بالمعايير المهنية للتدقيق وتفعيل عملية المراجعة الداخلية للبنك"؛

4_ هناك وعي لدى الإدارة بأهمية التدقيق الداخلي في البنك، وأهمية تفعيل دور المراجعة الداخلية، كما يقوم المدقق الداخلي بإتخاذ كافة إجراءات الوقاية من تعثر القروض، أي قبول الفرضية الرابعة: "تتمثل الوسائل الوقائية في تفعيل دور المراجعة الداخلية للبنك"؛

5_ هناك العديد من المخاطر التي يتعرض لها البنك لما له من طبيعة مختلفة عن المؤسسات المالية الأخرى، ومن أهم هذه المخاطر تعثر القروض البنكية؛

6_ يوفر المدقق الداخلي المعلومات اللازمة للإدارة العليا لإتخاذ قراراتها ومساعدتها في فحص وتقويم سلامة نظام الأساليب الوقائية من تعثر القروض البنكية؛

التوصيات:

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة، فإن الباحثان يقدمان التوصيات التالية التي من شأنها أن تساعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (غرداية) لتطوير إجراءات

التدقيق الداخلي لديه وزيادة فعالية أساليب الوقاية من تعثر القروض البنكية بما يساعد على تحقيق أهدافها بشكل أفضل:

- 1_ ضرورة بذل المزيد من الإهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في التقليل من تعثر القروض؛
- 2_ الإستمرارية في تنمية قدرات المدققين الداخليين من خلال تكثيف وتنويع الدورات المتعلقة بإدارة التعثر في البنوك لإكسابهم المهارات البنكية المتجددة في هذه الموضوعات؛
- 3_ متابعة المستجدات العالمية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ومدى وملاءمتها لعمل المدقق الداخلي بالبنوك الجزائرية؛
- 4_ ضرورة توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لوظيفة التدقيق الداخلي في البنوك.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

- 1_ خالد أمين عبد الله، "التدقيق والرقابة في المصارف"، عمان، الأردن، 1998.
- 2_ فتحي رزق السوافيري، سمير كامل محمد، محمود مراد مصطفى: "الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998.
- 3_ سمير الخطيب، "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 4_ عبد الغفار حنفي، سمية قرياقس، "الأسواق والمؤسسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- 5_ عبد الفتاح الصحن، محمد سمير الصبان، شريفة على حسن، "أسس المراجعة (الأسس العلمية والعملية)"، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- 6_ فريد راغب النجار، "إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، (مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين)" ، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 1999.
- 7_ كمال الدين الدهراوي، محمد السيد سرايا، "دارسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة"، المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 8_ محسن احمد الخضير، "الديون المتعثرة (الظاهرة، الأسباب والعلاج)"، ابتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

الاطروحات والمذكرات:

- 1_ أحمد محمد مخلوفي، "المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.

2_شعبان لظفي " :المراجعة الداخلية مساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة الجزائر، الجزائر العاصمة، 2004.

الدوريات والملتقيات:

1_خضير حسن خضير جيرة الله، "الديون المتعثرة بين مطرقة البنوك وسندات الركود"، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة، كلية التجارة وإدارة الاعمال جامعة حلوان، 2004/05/04.

القوانين والأنظمة:

1_الجريدة الرسمية، القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض، العدد 16.

2_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 10 المؤرخة في 01/03/1980.

3_المادة 143 من قانون النقد والقرض "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع له البنوك والمؤسسات المالية ومعاقبة المخالفات المثبتة".

4_المعهد المصرفي المصري، "الديون المتعثرة وطرق معالجتها"، البنك المركزي المصري، 2006.

مقابلات ووثائق مقدمة:

1_بن قايد عمار موظف في مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، تقديم كامل الشروحات المتعلقة ببنك بدر وكالة غرداية مقابلة شخصية 11/06/2019.

2_تقرير نشاط بنك بدر، 2002.

3_معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

4_وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، BADR.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1_ Basle Committee on Banking Supervision. Internal Audit in Banks and the Supervisor, s Relationship with Auditors. August 2001.

2_ Hadj Ali Samir. Le commissaire aux comptes. Caractéristique et missions. In revue algériens de comptabilité et audit. Société national de comptabilité. N° 03. 3émé trimestre. 1994.

3_ Jacque Renard, Théorie et pratique de l’audit interne, 3eme edition, 2000.

4_ Saadi N-E et A. Azouz. La pratique de commissariat aux comptes en Algérie. Edition SNC. Son date

قائمة الملاحق

جامعة غرداية
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية
إستبيان

تحية طيبة وبعد...

نقوم بإجراء دراسة تحت عنوان "دور التدقيق الداخلي في خفض تعثر القروض المصرفية"، وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص نقدي وبنكي. وبإعتباركم المعنيون بموضوع الدراسة، نرجو منكم الإجابة على فقرات هذا الإستبيان، ونؤكد على ان البيانات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض علمية بحثية، وستعامل بسرية تامة.

وشكراً على حسن تعاونكم

الطالبة: النوعي حمزة، طينة بلقاسم

تحت إشراف الأستاذ: عمي السعيد حمزة

الرجاء وضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

أولاً: البيانات العامة

| | | | | | | | | |
|--------------------------|-------------------|--------------------------|-----------------|--------------------------|----------------|--------------------------|-----------|---------|
| <input type="checkbox"/> | أنثى | <input type="checkbox"/> | ذكر | 1_الجنس: | | | | |
| <input type="checkbox"/> | أكثر من 50 | <input type="checkbox"/> | سنة 50-41 | <input type="checkbox"/> | سنة 40-31 | <input type="checkbox"/> | سنة 30-20 | 2_السن: |
| <input type="checkbox"/> | دراسات عليا | <input type="checkbox"/> | جامعي | <input type="checkbox"/> | ثانوي | 3_المستوى الدراسي: | | |
| <input type="checkbox"/> | أكثر من 11 سنة | <input type="checkbox"/> | من 5 الى 15 سنة | <input type="checkbox"/> | أقل من 5 سنوات | 4_الخبرة: | | |
| <input type="checkbox"/> | تقني | <input type="checkbox"/> | إداري | <input type="checkbox"/> | إطار | 5_الوظيفة: | | |
| <input type="checkbox"/> | تكنولوجيا الحاسوب | <input type="checkbox"/> | التدقيق | <input type="checkbox"/> | محاسبة | 6_مجال الدورات: | | |

عدد الدورات التدريبية:

ثانيا: عبارات الاستبيان

المحور الأول: واقع تطبيق التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "غرداية"

| الرقم | البيان | اوافق | محايد | لا أوافق |
|-------|--|-------|-------|----------|
| 1 | يلتزم المدقق الداخلي بتطبيق إجراءات التدقيق الداخلي عند أداءه لمهامه | | | |
| 2 | تتميز وظيفة التدقيق الداخلي بالموضوعية حيث يمكن التحقق من ذلك من قبل مدقق خارجي | | | |
| 3 | يقوم المدقق الداخلي بمراجعة مستقلة لأنظمة الرقابة الداخلية في البنك من خلال النظام 08-11 | | | |
| 4 | يوجد دليل مكتوب للسياسات والإجراءات المتبعة في إدارة التدقيق الداخلي في كل وكالات البنك التابعة له | | | |

المحور الثاني: مدى مساهمة تطبيق نظام محكم لأعمال التدقيق في التقليل من مخاطر تعثر القروض في البنك.

| الرقم | البيان | اوافق | محايد | لا أوافق |
|-------|--|-------|-------|----------|
| 1 | يقوم قسم التدقيق الداخلي بإعداد خطة التدقيق السنوية وفقا للمخاطر المدروسة | | | |
| 2 | يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط تعثر القروض المصرفية | | | |
| 3 | تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع نظم لإجراءات تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك | | | |
| 4 | تستند خطة نشاط المدقق الداخلي على تقييم مخاطر تعثر القروض بشكل دوري | | | |
| 5 | يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين تسيير المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية | | | |

| | | | | |
|--|--|--|--|----|
| | | | يتأكد المدقق الداخلي من المستوى الذي تتقبله الإدارة من مخاطر تعثر القروض (الحد المقبول) | 6 |
| | | | يتولى نشاط التدقيق الداخلي مراقبة وتقييم فعالية نظام تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك | 7 |
| | | | من مهام التدقيق الداخلي في البنوك التحقق من مدى انجاز الأهداف المخططة لتسيير المخاطر وفاعلية النتائج | 8 |
| | | | يلتزم المدقق الداخلي بإيصال النتائج من خلال التقارير للجهات المعنية | 9 |
| | | | يساهم المدقق الداخلي مع الإدارة العليا في فحص وتقويم سلامة نظام تسيير مخاطر تعثر القروض | 10 |

المحور الثالث: مدى قيام المدقق الداخلي بتقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الإستجابة لها ودورها في تفعيل أداء إدارة مخاطر التعثر في البنك.

| الرقم | البيان | اوافق | محايد | لا اوافق |
|-------|--|-------|-------|----------|
| 1 | تتم تنمية قدرات المدققين الداخليين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس مخاطر تعثر القروض | | | |
| 2 | يتولى المدقق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة للقروض، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة والإجراءات الرقابية للحد منها | | | |
| 3 | يساهم المدقق الداخلي بشكل كبير وبدور استشاري في تقليل المخاطر | | | |
| 4 | يقوم قسم التدقيق الداخلي باقتراح الوسائل والآليات المناسبة للتعامل مع أوجه المخاطر المختلفة لتعثر القروض | | | |
| 5 | يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة للتعثر بغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال التدقيق الداخلي | | | |
| 6 | يقوم المدقق الداخلي بتقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات تسيير مخاطر التعثر | | | |
| 7 | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير مخاطر التعثر بالبنك | | | |

| | | | | |
|--|--|--|---|----|
| | | | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى إستجابة الإدارة للتوصيات الداخلية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير مخاطر التعثر بالبنك | 8 |
| | | | يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من مدى استجابة الإدارة للتوصيات الخارجية المعدة بواسطة المدققين والمنظمين لتقوية نظام تسيير مخاطر تعثر القروض بالبنك | 9 |
| | | | توجد علاقة بين المدقق الداخلي ومركزية المخاطر في البنك | 10 |

شكرا على تعاونكم

دليل المقابلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحية طيبة أما بعد ...

يسرنا أن نضع بين أيديكم دليل المقابلة المصمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي قمنا بإعدادها للحصول على شهادة الماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، بعنوان:

دور التدقيق الداخلي في خفض تعثر القروض البنكية

دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -غرداية-

بحكم تخصص عملكم، نرجو الإجابة على الأسئلة التالية بدقة وشفافية للوصول إلى أهداف الدراسة وإبراز نتائجها، وفي هذا المقام فلن نستخدم أجوبتكم إلا لأغراض الدراسة والبحث العلمي

ونقبلوا منا فائق الإحترام والتقدير

أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: من منطلق المعايير العالمية المنظمة للعمل ما هو الدور الأساسي للمدقق

الداخلي في عملية منح القروض البنكية؟

الإجابة:

السؤال الثاني: هل القروض المتعثرة تشكل خطر على رأس مال البنك؟

حسب ذلك هل لديك إطلاع كافي بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي؟

الإجابة:

.....

السؤال الثالث: ما تأثير الإلتزام بالمعايير المهنية للتدقيق في عملية المراجعة ككل في البنك؟

حسب ذلك كيف تتم الرقابة على هذا الإلتزام؟

الإجابة:

.....

السؤال الرابع: هل الوسائل الوقائية لها أهمية في تجنب تعثر القروض البنكية؟

وفقا لذلك هل تتوفر الموارد اللازمة للقيام بواجباتكم بأسلوب مهني وبطريقة موضوعية؟

الإجابة:

.....

السؤال الخامس: الأحكام والقرارات الرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون حسب رأيك كمدقق

داخلي هل تتميز بالشفافية والشرح الكافي؟

الإجابة:

السؤال السادس: في حالة وجود مخاطر بالنسبة لمنح القروض متوقعة هل يتم الإفصاح عليها؟

_ حسب ذلك وفي حالة وقوع هاته المخاطر من لديه الحق بمحاسبة المتسبب؟

الإجابة:

..... _

السؤال السابع: إذن هل لدى مؤسستكم مصلحة خاصة بإدارة مخاطر تعثر القروض؟

الإجابة:

السؤال الثامن: كيف يتم التصرف في حالة وجود تصرفات غير قانونية مخالفة لأخلاقيات المهنة؟

الإجابة:

السؤال التاسع: يقدم المدقق الخارجي تقرير عن القوائم المالية لمجلس الإدارة والمتعامل، من يقوم بالتأكد من سلامة هاته التقارير المالية؟


_ حسب ذلك في حالة عدم اكتشاف الأخطاء من طرف المدقق الخارجي من يقوم بمساءلته ومحاسبته؟

الإجابة:

..... _

السؤال العاشر: يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تقييم كافة أنظمة تسيير مخاطر التعثر بالبنك؟

الإجابة:

| | | | | | | |
|---|--|--|--|--|----------------------------|--|
|  | | FICHE DE PRESENTATION DE L'ENTITE AUDITEE | | | Exemplaire N° | |
| Identification de la mission | | | | | | |
| Date d'ouverture de la structure auditée : | | | | | | |
| Implantation géographique : | | | | | | |
| Vocation de la région | | | | Activité prédominante de la structure auditée | | |
| | | | | | | |
| MANAGEMENT | | | | | | |
| DIRECTION ACTUELLE | | | | | | |
| Directeur | | | | | | |
| ENCADREMENT ACTUEL | | | | | | |
| NOM & PRENOM | | FONCTION | | | DATE D'INSTALLATION | |
| | | | | | | |
| | | | | | | |
| ANCIENNE DIRECTION | | | | | | |
| Directeur | | | | | | |
| ENCADREMENT ANCIEN | | | | | | |
| NOM & PRENOM | | FONCTION | | | DATE D'INSTALLATION | |
| | | | | | | |
| | | | | | | |
| | | | | | | |
| Dernières missions (internes et/ou externes) | | | | | | |
| Contrôleurs | | Périodes | | Thèmes | | |
| Inspection BADR | | | | | | |
| IGF | | | | | | |
| Banque d'Algérie | | | | | | |
| Commissaire aux comptes | | | | | | |
| Autres cabinets | | | | | | |
| Intervenants | | | | | | |
| Mr : | | | | Mr : | | |
| Fonction : | | | | Fonction : | | |

annex N°= 01

**FICHE SIGNALÉTIQUE DE LA MISSION**Exemplaire
N°**BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL****INSPECTION GENERALE ET AUDIT
INSPECTION REGIONALE ET AUDIT****RAPPORT DE MISSION D'AUDIT
THEME :****IDENTIFICATION DE LA MISSION****STRUCTURE AUDITEE :****STRUCTURE DE RATTACHEMENT :****DATE DE LA MISSION :****INTERVENANTS****Nom :****Prénom :****Fonction :****Coût financier de la mission**

Frais de déplacement

Frais de restauration

Frais d'hébergement

Total**Durée de séjour de la mission****Le présent rapport est constitué de pages et annexes :**

Fiche signalétique de la mission

Fiche d'introduction

Page

Fiche de présentation de l'entité auditée

Page

Fiches d'échantillonnage

Pages au

Fiches descriptives des dysfonctionnements

Pages au

Fiche d'interview

Page

Fiche de conclusion

Page

ANNEX : N°= 02

**FICHE D'INTRODUCTION**Exemplaire
N°**BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL****INSPECTION GENERALE ET AUDIT
INSPECTION REGIONALE ET AUDIT****RAPPORT DE MISSION D'AUDIT****THEME :****IDENTIFICATION DE LA MISSION****Introduction :**

Dans le cadre du programme de missions retenu pour l'exercice..... une mission d'Audit a été effectuée auprès de L'ALE portant sur le thème :

Des investigations effectuées par sondage, il ressort un certain nombre de dysfonctionnements repris sur les fiches descriptives constituant le présent rapport.

Intervenants**Mr :**
Fonction :**Mr :**
Fonction :



FICHE DE CONCLUSION

**Exemplaire
N°**

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

**INSPECTION GENERALE ET AUDIT
INSPECTION REGIONALE ET AUDIT**

RAPPORT DE MISSION D'AUDIT

THEME :

IDENTIFICATION DE LA MISSION

| | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|
| | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|

Intervenants

**Mr :
Fonction :**

**Mr :
Fonction :**